



ANNALES ISLAMOLOGIQUES

en ligne en ligne

Anlsl 46 (2013), p. 433-452

Al-Rizqī Šarqī

وَيَقْتَانَ مَرِينِيَّاتَانَ لَمْ يَسِقْ نَسْرَهُمَا حَوْلَ تَعْدِيلِ الْمَذْبُوِيِّ بِمَدِينَةِ فَاسِ (نَسْرٌ وَدِرَاسَةٌ)
Waṭīqatān marīniyyatān lam yasbaq našru-humā ḥawla ta'dīl al-mudd al-nabawī bi-madīnat Fās (našr wa dirāsa)

Conditions d'utilisation

L'utilisation du contenu de ce site est limitée à un usage personnel et non commercial. Toute autre utilisation du site et de son contenu est soumise à une autorisation préalable de l'éditeur (contact AT ifao.egnet.net). Le copyright est conservé par l'éditeur (Ifao).

Conditions of Use

You may use content in this website only for your personal, noncommercial use. Any further use of this website and its content is forbidden, unless you have obtained prior permission from the publisher (contact AT ifao.egnet.net). The copyright is retained by the publisher (Ifao).

Dernières publications

- | | | |
|--|--|--|
| 9782724711462 | <i>La tombe et le Sab?l oubliés</i> | Georges Castel, Maha Meebed-Castel, Hamza Abdelaziz Badr |
| 9782724710588 | <i>Les inscriptions rupestres du Ouadi Hammamat I</i> | Vincent Morel |
| 9782724711523 | <i>Bulletin de liaison de la céramique égyptienne 34</i> | Sylvie Marchand (éd.) |
| 9782724711707 | ????? ?????????? ?????? ??? ?? ???????? | Omar Jamal Mohamed Ali, Ali al-Sayyid Abdelatif |
| ????? ?????? ?? ??????? ??????? ?? ??????? ?????????? ???????????? | | |
| ????????? ?????????? ??????? ?? ??? ??????? ??????: | | |
| 9782724711400 | <i>Islam and Fraternity: Impact and Prospects of the Abu Dhabi Declaration</i> | Emmanuel Pisani (éd.), Michel Younès (éd.), Alessandro Ferrari (éd.) |
| 9782724710922 | <i>Athribis X</i> | Sandra Lippert |
| 9782724710939 | <i>Bagawat</i> | Gérard Roquet, Victor Ghica |
| 9782724710960 | <i>Le décret de Sâjs</i> | Anne-Sophie von Bomhard |

موسى لقبال، الحياة اليومية لمجتمع المدينة الإسلامية من خلال نشأة وتطور نظام الحسبة المذهبية في المغرب العربي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٢.

محمد المنوفي، «نظم الدولة المرينية ٣ النظام الاقتصادي»، مجلة البحث العلمي، جامعة محمد الخامس، يصدرها المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، العددان ٤-٥، ١٩٦٥، ص ٢٤١-٢٦٨.

—، ورقات عن حضارة المربين، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، سلسلة بحوث ودراسات، رقم ٢٠، الطبعة الثانية، ١٩٩٦.

الرسائل الجامعية

الرزقي شرقى، التقىيس الرسمي ببلاد المغرب الإسلامي (دراسة أثرية ومقاربات تحليلية لأدواته المتبقية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مُناقشة بقسم علم الآثار، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠٠٨.

المراجع الأجنبية

- Bel, A., « Trouvailles archéologiques à Tlemcen », *RevAfr* 49, 1905, p. 228-236.
- , « Note sur trois anciens vases de cuivre gravés trouvés à Fès et servant à mesurer l'aumône légale du Fitr », *BACT****, 1917, p. 359-387.
- , « À propos de Modd an-anbi Maghrébins », *RevAfr* 89, 1945, p. 120-125.
- Brunschvig, R., « Mesures de capacité de la Tunisie médiévale », *RevAfr* 77, 1935, p. 86-96.
- , « Sur les mesures tunisiennes de capacité au commencement du XVII^e siècle », *Annales d'études orientales de la faculté des lettres de l'université d'Alger* 3, 1937, p. 75-88.
- , « Esquisse d'histoire monétaire Almohado-Hafçide », *Études d'islamologie* 1, 1976.
- Decoudemanche, J.A., « Note sur les poids médicaux arabes », *JA* 16, 1910, p. 483-498.
- Dessus-Lamare, A., « Matériaux pour un catalogue du musée de Mustapha. Note sur un vase en cuivre gravé employé comme mesure étalon », *RevAfr* 70, 1929, p. 162-195.

- El Habib, Mustapha, « Notes sur deux mesure d'aumône », *HespTam* 10 / 1-2, 1969, p. 263-272.
- Eustache, D., « Études de numismatique et métrologie musulmanes », *HespTam* 10 / 1-2, 1969, p. 95-189.
- Idris, H. R., « Mesures de capacité de l'époque Ziride », *CahTun***, 1956, p. 119-126.
- Michel, N., « Poids et mesures de l'agriculture et de l'alimentation dans le Maroc précolonial », *HespTam* 31, 1993, p. 77-100.
- Pacha, M., *Le système métrique actuel d'Egypte*, Copenhague, 1872.
- Pascon, P., « Description des Mudd et Sà Maghrébins », *HespTam* 16, 1975, p. 46-67.
- Sauvaire, Henri, « Matériaux pour servir à l'histoire de la numismatique et de la métrologie musulmanes (Deuxième partie : Poids) », *JournAs* 3, 1884, p. 368-445.
- , « Matériaux pour servir à l'histoire de la numismatique et de la métrologie musulmanes (Troisième Partie : Mesures de capacité) », *JournAs* 5, 1886, p. 272-297 ; 394-468.
- Vicaire, M., « Note sur quatre mesures d'aumône inédits », *Hespérés*, 1944, p. 1-14.

الخازن أبي الفتح عبد الرحمن، ميزان الحكم ومنهج البحث العلمي عند الخازن، دراسة وتقديم متصر محمود مجاهد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.

الخزاعي علي بن محمد بن مسعود، تحرير الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله (ص) من الحرف والصنائع والعامات الشرعية، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٥.

العزى أبي العباس أحمد السبتي، إثبات ما ليس منه بد من أراد الوقوف على حقيقة الدين والدرهم والصاع والمد، تحرير ودراسة محمد الشريف، المجمع الثقافي، أبوظبي، ١٩٩٩.

القرطبي أحمد بن عبد الله بن عبد الرءوف، آداب الحسبة والمحتب، تحقيق فاطمة الإدريسي تحت إشراف مصطفى الصمدي، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.

المجليدي أبي العباس أحمد بن سعيد، كتاب التيسير في أحكام التسعي، تقديم وتحقيق موسى لقبال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، ١٩٨١.

المزروزي أبي فارس عبد العزيز بن عبد الواحد، نظم التسلوك في الأنبياء والملوك، منشور من غير تحقيق، المطبعة الملكية، الرباط، ١٩٦٣.

بن مزروق أبي عبد الله محمد بن أبي بكر العجسي التلمساني، المسند الصحيح الحسن في مأثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، دراسة وتحقيق ماريا خيسوس بغيارا، تقديم محمد بو عياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨١.

بن مرريم أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المديوني التلمساني، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، نشر محمد بن أبي شنب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت. الجنزائي علي، جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الثانية، ١٩٩١.

الجندى ضياء الدين أبي المؤذنة خليل بن إسحاق بن موسى بن شعيب المالكى، مختصر العلامة خليل في فقه الإمام مالك، ضبطه وعلق عليه ووضع ترقيمه أحمد على حركات، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، طبعة جديدة، ١٩٩٩.

الحسائشى محمد بن عثمان، تاريخ جامع الزيتونة، تقديم وتحقيق الجيلاني بن الحاج يحيى، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، الطبعة الثانية، ١٩٨٥.

المراجع العربية

محمد بن حسن شرحبيل، تطور المذهب المالكى في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطى، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة العربية، ٢٠٠٠.

محمد الشريف، الغرب الإسلامي نصوص دفينة ودراسات، منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندرسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد الملك السعدي، طوان، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة، ١٩٩٩.

أحمد بن خالد الناصري، كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق أحمد الناصري، منشورات وزارة الثقافة والاتصال، المغرب، ٢٠٠١، الجزء ٣، والجزء ٤.

إسماعيل العربي، المدن المغربية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٤.

ثُبَّتُ المَصَادِرُ وَالْمَرَاجِعُ

الْمَحْكُومَاتُ الْعَرَبِيَّةُ

الْغَضَّةُ فِي مَعْرِفَةِ أَحْكَامِ الْذَّهَبِ وَالْفَضَّةِ، مَخْطُوطٌ مَحْفُوظٌ
بِالْمَكْتَبَةِ الْعَامَّةِ، الرِّبَاطُ، مَسْجُلٌ تَحْتَ رَقْمِ الْقِيَدِ ٤٠٦٠
/ ٢٢٣١ D.

مَجْمُوعٌ مَخْطُوطٌ مِنْ الْحَجْمِ الْمُوْسَطِ، مَحْفُوظٌ بِالْمَكْتَبَةِ الْحَسَنِيَّةِ (الْمَكْتَبَةُ
الْمَلْكِيَّةُ سَابِقَا)، الرِّبَاطُ، مَسْجُلٌ تَحْتَ رَقْمِ ١٨٧٧
ص ١١٦-١١٧.

تَلْخِيَصُ الْقَوْلِ فِي الْأَكْبَالِ وَالْأَوْزَانِ وَالْأَثْصَابِ الشَّرِعِيَّةِ وَتَبَيَّنَ
مَقَادِيرُهَا مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ الْمُعْتَنِينَ بِتَحْقِيقِ ذَلِكَ، لَمَوْلَفُ
مَغْرِبِيٍّ مُجْهُولٌ مِنْ أَهْلِ الْقَرْنِ ١٠٧هـ / ١٣٠م)، مَقْتَدِيُّهُ مُضْمَنٌ
مَجْمُوعٌ، مَحْفُوظٌ بِالْخَزَانَةِ الْعَامَّةِ بِالْرِبَاطِ، مَسْجُلٌ تَحْتَ رَقْمِ:
ق ٤١٦، ص ٤٣٤-٤٤٩.

الْمَدِيُونِيُّ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيٌّ بْنِ يُوسُفِ الْحَكِيمِ، الْدَّوْحَةُ الْمُشْتَبَكَةُ
فِي ضَوَابِطِ دَارِ السَّكَّةِ؛ مَقْتَطِفٌ أَقْتَطَفُ مِنَ الرَّوْضَةِ

الْمَصَادِرُ الْعَرَبِيَّةُ

مَرَاجِعَةُ سَهْيَلِ زَكَارِ، نَسْرُ دَارِ الْفَكْرِ، بَيْرُوتُ، ٢٠٠٠
الْجَزْءُ ٧.

—، مَقْدِمَةُ بْنِ خَلْدُونَ، مَنْشُورَةٌ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ، دَارُ الْجَيلِ، بَيْرُوتُ،
بِدْوَنِ ذِكْرِ تَارِيخِ الْطَّبْعَ.

ابْنُ رَشْدَ أَبِي الْوَلِيدِ الْقَرْطَبِيِّ، الْبَيَانُ وَالْتَّحْصِيلُ وَالشَّرْحُ وَالْتَّوْجِيهُ
وَالْتَّعْلِيلُ فِي مَسَائِلِ الْمُسْتَخْرِجَةِ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدٍ حَجَّيِّ، دَارُ
الْغَرْبِ الْإِسْلَامِيِّ، بَيْرُوتُ، الْطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٩٦٨.

ابْنُ عُمَرِ يَحْيَى الْأَنْدَلُسِيِّ، كِتَابُ أَحْكَامِ السَّوقِ، نَسْرُ وَتَحْقِيقُ وَفَهْرَسُهُ
مُحَمَّدُ عَلَيٌّ مَكِيٌّ، صَحِيفَةُ الْمَعْهَدِ الْمَصْرِيِّ لِلِّدَرَاسَاتِ
الْإِسْلَامِيَّةِ فِي مَدْرِيدِ، الْمَجْلِدُ ٤ (٢-١)، ١٩٥٦، م ١٩٥٦،
ص ٥٩-١٥١.

ابْنُ الْقَاضِيِّ أَحْمَدَ الْمَكَنَاسِيِّ، جَذْوَةُ الْاقْتِبَاسِ فِي ذِكْرِ مَنْ حَلَّ مِنْ
الْأَعْلَامِ بِمَدِينَةِ فَاسْ، مَنْشُورٌ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ، دَارُ الْمَنْصُورِ
لِلْطَّبَاعَةِ وَالْوِرَاقَةِ، الرِّبَاطُ، ١٩٧٣، الْجَزْءُ الْأَوَّلُ.

الْأَزْهَرِيُّ صَالِحُ عَبْدِ السَّمْعِيِّ الْأَبِيِّ، الشَّمْرُ الدَّانِيُّ فِي شَرْحِ رِسَالَةِ ابْنِ
أَبِي زَيْدِ الْقِبِرِوَانِيِّ، مَنْشُورٌ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ، مَكْتَبَةُ رَحَابِ،
الْجَزَّائِرُ، د.ت.

الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنْسٍ، الْمَدْوُنَةُ الْكَبْرِيِّ رِوَايَةُ الْإِمَامِ سَحْنُونَ بْنِ
سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، ضَبْطُهُ وَصَحَّحُهُ أَمْهَدُ
عَبْدُ السَّلَامِ، دَارُ الْكِتَبِ الْعُلُمِيَّةِ، بَيْرُوتُ، ١٩٩٤.

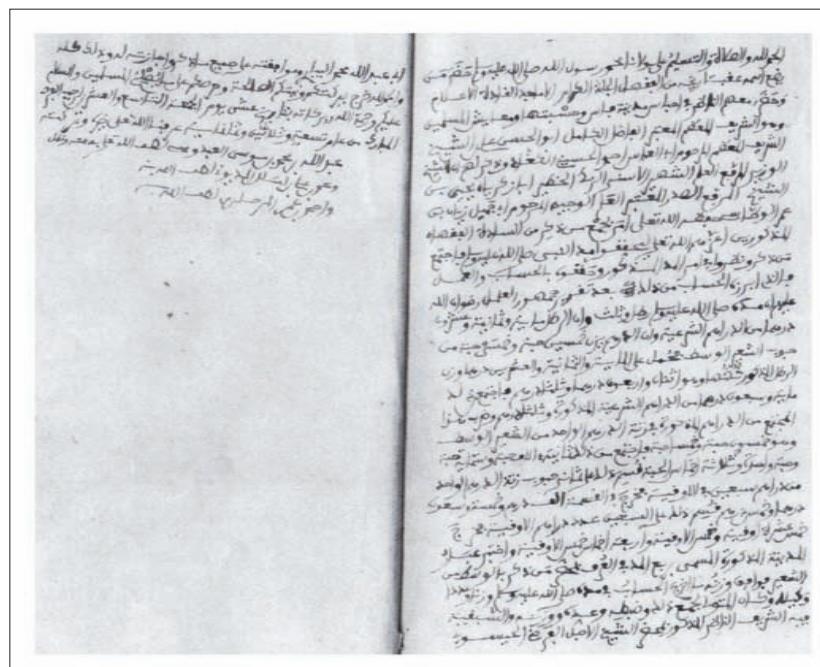
ابْنُ أَبِي زَرْعَ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيٌّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، الْأَنْسِيُّ الْمَطْرُبُ رَوَضَ
الْقَرْطَاسِ فِي أَخْبَارِ مُلُوكِ الْمَغْرِبِ وَتَارِيخِ مَدِينَةِ فَاسْ،
تَصْحِيفٌ، وَتَرْجِمَةُ كَارْلِ يُوْحَنْ تُورَنْبِرْغِ، دَارُ الْطَّبَاعَةِ
الْمَدْرِسِيَّةِ، أَوْبِسَالَةُ، ١٨٤٣م، (الْقَسْمُ الْعَرَبِيُّ).

ابْنُ الْأَحْمَرِ أَبِي الْوَلِيدِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ يُوسُفِ الْخَزَرْجِيِّ الْأَنْصَارِيِّ،
النَّصْرِيِّ، بَيْوَاتُ فَاسِ الْكَبْرِيِّ، مَنْشُورٌ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ،
دَارُ الْمَنْصُورِ لِلْطَّبَاعَةِ وَالْوِرَاقَةِ، الرِّبَاطُ، ١٩٧٢.

ابْنُ خَلْدُونَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، تَارِيخُ ابْنِ خَلْدُونَ الْمُسْمَى دِيْوَانُ الْمُبْتَدِأِ
وَالْخَبَرُ فِي تَارِيخِ الْعَرَبِ وَالْبَرِيرِ وَمِنْ عَاصِرَهُمْ مِنْ ذُوِي
الشَّأْنِ الْأَكْبَرِ، تَعْلِيقُ الْحَوَاشِيِّ وَفَهْرَسُهُ خَلِيلُ شَحَّاتَةِ،

من أبرزها على الإطلاق هو: حرس الدولة المرينية على إصلاح نظام تقسيسها الرسمي، وتعاهده بالمراجعة الدّورية منذ بداية الدولة حتى أيام احتضارها الأخيرة، والعمل على تطبيقه في حواضر الدولة، وأريافها، وبواديها على قدم المساواة؛ إسناد مهمة ذلك إلى علماء وفقهاء أكفاء من أجل ربطه بالتقسيس الشرعي، المتوارث على التّبّيّن محمد (بن الخطاب) بدل الإداريين، أو السياسيين الذين قد تكون إصلاحاتهم في هذا المقام من قبيل الاصطلاح الوضعي الناتج عن الاجتهد الفردي الخاص بصرف النظر عن النّوايا الخفية من وراء ذلك؛ نقل مهمة هذا الأمر الحسّاس من يدي سلطان الدولة بوصفه أعلى سلطة روحية وسياسية في البلاد إلى ما دونه، وتحديداً إلى رئيس السلطة التنفيذية، ونعني بذلك «وزير الدولة».

وما يقى لنا في الخاتم غير الاستفسار عن هذا التّحول المفاجئ في نهاية عمر الدولة المرينية إن كان بإرادة أمرائها طواعية، ومن ثم فهو لا يخرج على نطاق تحديث البناء الإداري والتنظيمي للدولة، أم هو نتاج ضعفهم وتغلّب بعض وزرائهم عليهم من طراز الوزير يحيى بن جميل الوطاسي، الذي يمكن أن يفسر عمله هذا في مثل تلك الظروف على أنه محاولة للتقرب من الرّعية، وإبداء عزمه وحرسه الشّديدين في رعاية أمور دينهم ودنياهم معاً؟



لوحة ١. صورة الوثيقة الثانية، من الوثائقين المعينين بهذه الدراسة.

الدراسات المتعددة التخصصات بما فيها العلوم الإنسانية، التي يعتبر التاريخ واحداً منها، بل أب كلّ علومها بلا تميّز، والذي لم تعد دراساته في هذا الباب بحاجة ماسة إلى إعادة قراءة مصادره التقليدية من كتب المؤرّخين، والرّحالة، والجغرافيين، والأدباء القدماء، قراءة جديدة فحسب، وإنّما تتعاده بفعل مقتضيات العصر إلى ضرورة العمل على استحداث أدوات جديدة للبحث، وتطوير مناهجه، وتقنياته المتعددة، وفوق كلّ ذلك لزوم اكتشاف مصادر جديدة في هذا المجال من أجل بثّ نّفس وحركة متّنامية في المؤلّفات التاريخية، كما هو حاصل إلى وقت قريب مع استنطاق كتب النّوازل والإفتاء فيما يخص دراسات التاريخ الإسلامي، وكذا كتب الحسبة بوصفها نظام ديني، واجتماعي، واقتصادي مهم في فهم تركيبة المجتمع الإسلامي وسبر كنهه.

ففي هذا النّسق العام، تشكّل دراسة الموازين والمكاييل والمقاييس المغربية، حقولاً خصباً جديداً لدراسة اقتصاد المغرب الإسلامي، دراسة دقيقة، وفهمه خلال فترة القرون الوسطى، وبمستطاعها على ما يبدو الارتفاع بمستوى الدراسات التاريخية والأثرية المعاصرة بخصوص هذا الموضوع من مستوى الوصف الانطباعي العابر، المُغذى باستنباطات، وتصوّرات «خيالية» في بعض الحالات، مستوحاة من روايات كتب أدب الرّحلات وغيرها، المهتمة بصناعة اللّفظ، وطراقة الحديث في سبيل إمتاع قارئها، أو مؤانسة سامعها، حتّى ولو كان ذلك على حساب الموضوعية التاريخية.

فعلم المقادير إذا يُشكّل حقولاً معرفياً جديداً للولوج منه إلى دراسة مجتمع المغرب الإسلامي، دراسة ضافية، لا سيما في مجال تطويره الحضاري، وما صادفه في تلك المسيرة المضنية من عوائق جمّة، أدّت به في نهاية المطاف ليس لعرقلة حركته التّنمية، وتشذّبه السياسي على مدار عدّة قرون كاملة فحسب، وإنّما تتعاده إلى احتزال عمر الدولة المحلّية لديه، والتّعجّيل باحتضارها، وتقزّيمها إلى حجم عمر الفرد، كما نبهه على ذلك عبد الرّحمن ابن خلدون في مقدمته الشّهير، حيث بدأ لهذا الأخير جلياً، أنّ عمر الدولة المغربية لا يتّجاوز قطّ حدّ القرن والعشرين (١٢٠) عاماً، حتّى بالنسبة لدولة قوّية من طراز وحجم الدولة الموحدية، التي طال نفوذها السياسي والعسكري مختلف أنحاء المغرب الإسلامي، وجزيرة الأندلس على حدّ سواء.

أو على الأقلّ تقديم توضيّحات لتلك المفارقة العجيبة، القائمة بين ما يُقال عن مستوى تقدم وازدهار بلدان الغرب الإسلامي خلال القرون الوسطى في كتب التاريخ الرسمي مقابل ضعف حركة البناء والتّشييد الحضاري به، كما هو متجلّ في آثاره المادّية البسيطة لدى متأمّلها في الوقت الراهن، إذا ما قورنت بنظيرتها في المشرق الإسلامي على سبيل الذّكر لا التّخصيص والحصر.

خاتمة

وصفة القول، فإنّ لهاتين الوثيقتين أهمية تاريخية معتبرة للغاية، فهما من حيث الشّكل الأنموذجاني الفريدان من نوعهما اللذان وصلاً إلينا من فترة القرون الوسطى حتّى اليوم، حيث يعكسان بصدق ما بلغته الإدارة المغربية عموماً، والإدارة المرّينية خصوصاً من نضج، وتنظيم محكم؛ ومن حيث المضمون يمكن استقاء عدّة حقائق تاريخية، لعلّ

وبعدة وانسجام أكبر مع عناصره الفرعية الثلاثة فيما بينها (الكيل، والوزن، والقياس)، ألا وهو «جنة الشاعر»^{٥٣}، أصغر وحدات الوزن، ووحدات الكيل، ووحدات القياس على الإطلاق من جهة، ونقطة تقاطع الأنظمة الثلاثة فيما بينها من جهة ثانية^{٥٤}.

ومع ذلك يبقى الموضوع بحاجة إلى اهتمام أكبر، وتنصّ علميًّا أعمق لحيوته وجذبه من جهة، وكثرة مخطوطاته غير المنشورة إلى حدّ الآن من جهة ثانية، ككتاب التّقريب والتّيسير لافادة المبتدئين بصناعة مساحة السّطوح، لأبي طاهر محمد بن الجياب المرادي، المتوفى عام (١٢٨١هـ / ١٢٨٠م)^{٥٥}، ناهيك عن عشرات الرسائل والمقالات القصيرة، التي تمتّ معاييرتها عن قرب بالمكتبات المغربية العامة والخاصة على حد سواء في هذا الشأن.

أهمية علم المقادير في استقراء النّظم الثقافية الدّارسة

تبوات المقادير والأوزان والمكاييل مكانة خاصة في القرآن الكريم، والسنّة النّبوية الشّريفة قولاً وعملاً على قدم المساواة، بل وحّتى عند الإنسانية قاطبة منذ أقدم العصور^{٥٦}، ولذلك ليس من الغرابة في شيء إذا ما وجدنا بعض مفكري الإسلام يجعلون «علم المقادير» هذا أحد الأركان الثلاثة التي تُبني عليها العدالة الاجتماعية في الإسلام بعد توفر كلّ من الدّستور الإلهي (القرآن والسنّة)، والإمام العادل على حدّ ما جاء في كتاب ميزان الحكم للخازني، المتوفى عام (٥٥٠هـ / ١١٥٥م)^{٥٧}.

أضف إلى ذلك اتجاه الدراسات التّاريخية المعاصرة اليوم بوجه عام، والدراسات الحضارية منها بوجه خاص إلى المسح الاجتماعي، والتّنقيب الدقيق في النّظم الثقافية الإنسانية القديمة، بدل الانسياق وراء الأحداث البارزة كقيام الدّول وسقوطها، وحدوث المعارك وانتهاها؛ وكذا المُنْحَنِي الجديد الذي اتّخذته العلوم المعاصرة في التّفاعل مع بعضها بعضاً، وما أسفر عليه من تقارب كبير، لا عهد لها به من قبل، وبروز ما يُعرف بالدراسات المشتركة، أو بالأحرى،

٥٣. بيّنت التجربة أنّ عرض حب الشّاعر، المتزوع الطّرفين الرّائدين، والمُعتبر به أبعاد المسافات متقارب جدّاً من بعضه البعض، وهو على الدّوام في حدود (٣) ملم، وبذلك يكون مقدار إصبع القياس رياضياً هو: (٦٤٣) = ٨ سم، ومقدار الذراع المرجعية ٢،٤٣ سم؛ فيما كان عرض بطنه، المهمل في التّقويم العربي لدى العرب والمسلمين، متارجحاً ما بين ٣،٥ و٤ ملم، أي بمعدل ٧٥،٣ ملم، مما يجعل طول الإصبع ٢،٢٥ سم، وطول الذراع ٥٤ سم، وهي طول الذراع الرّشاسي، المستخدم على نطاق واسع في بلاد المغرب والأندلس، أيام الموحدين على وجه الخصوص. على أيّة أنّ هذه التجربة قد تختلف نتائجها بالرّيادة والتّقسان عند إدخال عامل الفارق الرّمزي، والإطار الجغرافي، وما يصاحبهما من تغيير على مستوى المناخ، الذي ينعكس أثراً مباشراً على حجم وزن الحب المقدّر به، ولو أنّ هذا الاختلاف يبقى سبيطاً، وغير مؤثر إلا في الحسابات الكبيرة، ولذلك يمكن القول بأنه لا تناقض في تعديلات الباحثين المعاصرين، المتباينة بين بعضها بعضاً بضمير ملائمات، أو ميلigramات قليلة. وبقي في الأخير تعليل سبب احتكاك الفقهاء، وعلىاء المقادير إلى حب الشّاعر بدل القبح باعتبارها الحبوب الأكثر وفرة في مختلف أنحاء العالم الإسلامي آنذاك، والأمر في متنه البساطة، والذي يمكن في التّذبذب الشّديد لجزم القبح مقارنة بنظيره حب الشّاعر، فقد بيّنت التجربة المطبقة على عيّنة محدودة من حب القمح، أنّ سمك هذه الأخيرة كان يتراوح ما بين ٤٥،٦ و ٥٠،٠ ملم؛ وزونه ٤٥،٠ غ مقارنة بالشّاعر، الذي كان ٥٥،٠ غ مقشرًا (متزوع لأطراف الرّائدة)، و ٦٠،٠ غ خاماً (من غير تنزّع الزّوائد الطّبيعية فيه).

٥٤. الرزقي شرقي، مرجع سابق، ص ١٠٦-١٠٧.

٥٥. المخطوط محفوظ بمكتبة الأسكوريال بإسبانيا، مسجّل تحت رقم القيد. ٩٢٩.

٥٦. أكثر تفاصيل حول هذه النقطة، ينظر الفصل الأول من بحثنا المشار إليه أعلاه، الموسوم بـ «الأبعاد الاجتماعية من منظور الفكر الإسلامي لفلسفة المكابال والميزان»، ص ٢٢-٤٢.

٥٧. الخازني، ميزان الحكم ومنهج البحث العلمي عند الخازني، ص ٢٦٤-٢٦٥.

وَالَّتِي تَوَصَّلَتْ إِلَى أَنَّ الْوَحْدَةَ الْأَسَاسِيَّةَ فِي نَظَامِ التَّقْيِيسِ الْعَرْفِيِّ بِمَصْرِ هِيَ «الْدَّرْهَمُ»، الَّذِي يُعَدُّ بِالْتَّقْوِيمِ الدُّولِيِّ الْمُعْاصِرِ (٢٠٠٩٨) غَ، وَمِنْهُ انْحَدَرَتْ بَقِيَّةُ الْأَجْزَاءِ وَالْمُضَاعِفَاتِ، وَفَقَ حِسَابَاتُ رِيَاضِيَّةٍ مَعْرُوفَةٍ لِدِي كُلَّ الْمَجَمِعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْأُخْرَى^{٤٨}.

وَذَلِكَ كَرَدَ فَعْلَ مَبَاشِرٍ عَلَى الْعَمَلِ السَّابِقِ الَّذِي أَقْبَلَتْ عَلَيْهِ الْبَعْثَةُ الْفَرْنَسِيَّةُ، الْمُنْصَبَّةُ لِلْغَرْضِ ذَاتِهِ بِأَمْرِ الْإِمْبَرَاطُورِ «نَابِلِيُّونَ بُونَابِرَتْ»، سَاعَةُ غَزْوَهُ مَصْرٌ^{٤٩}. وَمِنْ ثُمَّ تَصْبِحُ مَحَاوِلَةُ «سُوفَار» هَذِهِ مَجْرِدَ تَلِيَّةٍ خَدْمَةً لِلْإِدَارَةِ الْفَرْنَسِيَّةِ بِبِلَادِ الْمَغْرِبِ الْعَرَبِيِّ، الرَّاغِبَةِ فِي تَكْرِيرِ مَا قَامَتْ بِهِ مِنْ قَبْلِ بِمَصْرِ لَيْسَ إِلَّا، وَلَعَلَّ خَيْرَ دَلِيلٍ عَلَى ذَلِكَ هُوَ ضَحْكَةُ التَّتَائِحِ الْعَلْمِيَّةِ الْمُتَوَصِّلِ إِلَيْهَا فِي نَهَايَةِ بَحْثِهِ، حِيثُ افْتَرَاضٌ وَجُودُ نَظَامَيْنِ شَرْعَيْنِ مُتَوَازِيْنِ، يَعْتَمِدُ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا عَلَى الْدَّرْهَمِ (derhame)، الَّذِي مِنْهُ قِيمَةُ (٢٠٠٩٨) غَ بِالْقِيَاسِ الْمُتَرِّيِّ الْمُعْاصِرِ، وَالَّذِي تَعُودُ أَصْوَلُهُ التَّارِيْخِيَّةُ إِلَى الْحَضَارَةِ الْفَارَسِيَّةِ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ؛ فَيَمَا كَانَ اعْتَمَادُ الْثَّانِي عَلَى الْدَّرَاخِمِ (drachme) الْيُونَانِيِّ الْأَصْلِ، الَّذِي مِنْهُ قِيمَةُ (٣١٠٥) غَ.^{٥٠}

وَفَاتَهُ شَيْئَيْنِ رَئِيْسَيْنِ، أَوْلَاهُمَا أَنَّ «الْدَّرَاخِمِيِّ»، وَبِصَرْفِ الْتَّظَرُّعِ عَنْ مَصْدِرِهِ غَيْرِ الْإِسْلَامِيِّ، لَمْ يَكُنْ فِي وَاقِعِ الْأَمْرِ مُعِيَارًا، مَعْتَمِدًا مِنْ قَبْلِ الْمُسْلِمِيْنِ فِي نَظَامِ التَّقْيِيسِ التَّجَارِيِّ وَالْإِقْتَصَادِيِّ، وَكُلَّ مَا فِي الْأَمْرِ، أَنَّهُ مَعيَارٌ طَبِّيٌّ، مَقْتَصِرٌ عَلَى فَتَّةِ الْأَطْبَاءِ وَالصَّيَادِلَةِ، صَنَاعَ الْمُسْتَحْضُرَاتِ الدُّوَائِيَّةِ، اتَّخَذُوهُ كَمَا وَجَدُوهُ فِي مَوْلَفَاتِ غَيْرِهِمْ، الْمُتَرْجِمَةُ عَلَى النَّحْوِ الْمَعْرُوفِ^{٥١}؛ ثُمَّ إِذَا كَانَ قِيَاسُ مَصْرِ آنِذَاكَ عَلَى وَحْدَةِ «الْدَّرْهَمِ» كَمَا أَكَّدَ ذَلِكَ مُحَمَّدُ باشَا فِي دراستِهِ الْقَصِيرَةِ الْآنْفَةِ الْذَّكِرِ، فَأَهَلَّ الْعَرَاقُ مُثْلًا اعْتَمَدُوا وَحْدَةَ «الرَّطْلِ» بَدْلًا وَحْدَةِ «الْدَّرْهَمِ» عَنْ الْمَصْرِيِّينَ، كَوْحَدَةٍ أَسَاسِيَّةٍ فِي نَظَامِ تَقْيِيسِهِمُ الْمَحْلِيِّ.^{٥٢}

وَثَانِيَهَا أَنَّ الْمَغْرِبَ الْإِسْلَامِيَّ لَمْ يَكُنْ مُقْلِدًا لِمَصْرِ الْمَجاوِرَةِ، وَلَا لِلْعَرَاقَ مَقْرَرًا عَاصِمَةَ الْخَلَافَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ لِمَدَّةِ تَفُوقِ أَرْبَعَةِ قَرْوَنِ كَامِلَةً، وَإِنَّمَا صَاعَ لِنَفْسِهِ كَيْانٌ مُبْتَكِرٌ عَلَى ضَوْءِ خَصَائِصِ بَيْتِهِ الْإِقْتَصَادِيِّ، وَالْإِجْتِمَاعِيِّ، وَالْتَّقَافِيِّ، وَحَتَّى السِّيَاسِيِّ، الْمُتَمَيِّزُ فِي بَعْضِ تَفَاصِيلِهَا عَلَى بَيَّنَاتِ بَقِيَّةِ الْأَقْطَارِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ الْأُخْرَى، لَاسِيمًا وَأَنَّ النَّظَامَيْنِ الْمُعْتَمِدَيْنِ بِمَصْرِ وَالْعَرَاقِ، يَشْمَلَانِ الْكِيلَ وَالْوَزْنَ، دُونَ الْقِيَاسِ، الَّذِي اتَّخَذَ عَنْهُمْ تَقْيِيمٌ مُسْتَقْلٌ بِذَاتِهِ، كَمَا يَمْكُنُ أَنْ يُفْسِرَ بِالْخِتَالَفِ الشَّدِيدِ لِمَقْدَارِ الدَّرَاعِ الْمُعْتَمِدَةِ فِي مُخْتَلَفِ أَنْحَاءِ قَرَى مَصْرِ وَالْعَرَاقِ، حِيثُ كَانَ يَتَأَرْجِحُ مَا بَيْنِ (٤١-٧٦ سَمَّ)، عَلَى خَلَافِ النَّظَامِ الْمَغْرِبِيِّ الَّذِي شَمَلَ الْكُلُّ (الْكِيلُ، وَالْوَزْنُ، وَالْقِيَاسُ) فِي تَقْوِيمٍ مُشَتَّرٍ وَاحِدٍ،

٤٨ Pacha, *Le système métrique*; Brunschvig, «Mesures de capacité», p. 91..

٤٩ Sauvaire, «Matériaux pour servir à l'histoire de la numismatique» (Deuxième partie: Poids), p. 368.

٥٠ *Ibid.*, p. 370.

٥١ Decourdemanche, «Note sur les poids médicaux arabes», p. 483-498.

٥٢ الرَّزْقِيُّ شَرْقِيُّ، التَّقْيِيسُ الرَّسْمِيُّ بِبِلَادِ الْمَغْرِبِ الْإِسْلَامِيِّ، ص ٦٠٦-١٠٧.

موقع «علم المقادير»^{٤٣} من اهتمام دراسات المغرب الإسلامي المعاصرة

إذا ما أستثنينا تلك المحاولات الرائدة، التي يمكن عدّها على أطراف أصابع اليد الواحدة في مجال جمع وتحقيق بعض ذخائر التراث المغربي المخطوط حول الموضوع^{٤٤}؛ وكذا الوصف الأثري الذي شمل معظم أدوات الكيل، والمعايير الأثرية المغربية، المعروفة حتى الآن، بصرف النظر إن كانت معروضة بالمتاحف العمومية، أو محفوظة ضمن المجموعات الخاصة^{٤٥}؛ إضافة إلى التنميط الفني على أساس الخط الكتابي، والزخرفة^{٤٦}، فإن الدراسات العربية والغربية المعاصرة حوله تبقى جدّ ضئيلة، ولا تفي بالغرض، وكلّ ما تمّ حتى الآن هو الدراسة المبكرة التي أعدّها الباحث المستشرق «سوفار» خلال النصف الأخير من عقد سبعينيات، ومستهلّ عقد ثمانينيات القرن التاسع عشر حول توحيد نظم القياس التقليدية ومسكوكات التعامل المتداولة بين الشعوب الإسلامية مع التركيز على ضوء ما تمكن من جمعه، من مخطوطات عربية حول الموضوع بمختلف أنحاء المملكة المغربية آنذاك^{٤٧}، فضلاً عن تأثّره العميق بدراسة الوزير المصري السابق، وعالم الفلك المشهور «محمود باشا»، الذي أعدّ بدوره دراسة رائدة في وقت سابق حول مكاييل وأوزان مصر بالاعتماد على ما توصلت إليه تحقّقات وتقارير لجنة مصرية مؤهّلة، تُصّبّت بأمر ملكي من طرف الملك «محمد علي» لتعديل التقسيس المصري المحلي بنظيره المتميّز المعاصر عام (١٨٤٥) م.

^{٤٣}. «علم المقادير» كما كان يسمّيه أسلافنا من قبل، أو كما نعتبر عنه نحن اليوم بلغة العصر «المترولوچيا»، علم ضروري للعمان البشري، كما لمح عبد الرحمن بن خلدون في مقدمته الشهيرة إلى ذلك؛ وقد خصّته كتب الفقه، ولا سيما منها كتب فقه العاملات، وكتب الرياضيات، إضافة إلى كتب الطب والصيدلة باهتمام خاص لدى المسلمين، كما سترّ بعض جوانب ذلك بشيء من التفصيل في المتن لاحقاً.

^{٤٤}. وهي على وجه الخصوص: العزفي، إثبات ما ليس منه بدلٍ أن أراد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمدّ، المديوني، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكّة؛ ابن عمر الأندلسي، كتاب أحكام السوق؛ مقالات وتنبيهات في المكاييل والموازين؛ العثماني، كتاب إعمال النظر والفكري في تحرير الصاع التونسي بالتبوي لتأدية به زكاة الفطر، (نشر جزئي). الكتاب كان محفوظاً عام (١٩٣٧) م بمكتبة الجامع الكبير بمدينة تونس، وهو مقيد تحت رقم ٣٩٥، وفي برنامج المكتبة العبد الالویة والصدیقية بجامع الزيتونة، تحت رقم ٢٤٧١؛ وهو كتاب نفيس حول هذا الموضوع، تمّ الفراغ من تأليفه شهر ذي القعدة من عام (١٤٢٤) هـ، الموافق لشهر ديسمبر من عام (١٦١٥) م، وقد تضمن على وجه الدقة والتحديد مدخل عام في بعض صفحات، إضافة إلى مقدمة، وعشرة فصول كاملة، حُصّ الأول منها للججة، والثاني للقبراط، والثالث للدّانق، والرابع للدرهم، والخامس للدينار، والسادس للأوقي، والسابع للرّطل، والثامن للمدّ، والتاسع للصاع، والعشر للوسيق. في حين نجد ناشره «روبر، برانشفيغ» قد اقتصر على نشر وترجمة مقدمته وفصله الأخير إلى الفرنسية فحسب، أكثر تفاصيل ينظر:

Brunschvig, «Sur les mesures tunisiennes de capacité», p. 75-88; id., «Mesures de capacité de la Tunisie médiévale», p. 86-96.

^{٤٥}. ينظر في هذا المجال المراجع الآتية:

Bel, «Troupailles archéologiques à Tlemcen», p. 228-236; id., «À propos de Mudd», p. 120-125; id., «Note sur trois anciens vases de cuivre», p. 359-387; Dessus-Lamare, «Matériaux pour un catalogue», p. 162-195; El Habib, «Notes sur deux mesures d'aumône», p. 263-272; Eustache, «Études de numismatique», p. 95-189; Idris, «Mesures de capacité de l'époque Ziride», p. 119-126; Michel, «Poids et mesures de l'agriculture», p. 77-100; Vicaire, «Note sur quatre mesures d'aumône inédits», p. 1-14.

^{٤٦}. Pascon, «Description des Mudd», p. 25-85

Sauvaire, «Matériaux pour servir à l'histoire de la numismatique» (Deuxième partie: Poids), p. 368- 445; ^{٤٧} ibid., (Troisième partie: Mesures de capacité), p. 272-297; 394-468.

وَأُخْتِرَ عُبَارَ الْمَدِينَةِ الْمَذْكُورَةِ، الْمَسَمَّى بِرُبُعِ الصَّاعِ^{٤٠} فِي الْعُرْفِ بِمَحْضِرِ مَنْ ذُكِرَ بِالْوَسْطِ مِنَ الشَّعِيرِ، فَوَافَقَ وزَنَهُ مَا أَخْرَجَ الْحَسَابَ فِي مَدَهُ (يَكْتَبُهُ)، وَزَنَّا، وَعَدَّا، وَكَيَّلاً.

وَكَانَ الْمَتَوَلِيُّ لِجَمْعِ ذَلِكَ وَضَبْطِهِ، وَعَدَّهُ، وَوَزَنَهُ، وَالْأَسْبَقِيَّةُ^{٤١} فِيهِ: الْشَّرِيفُ، التَّاظُرُ الْمَذْكُورُ بِمَحْضِرِ الشَّيْخِ الْأَجْلِ، الْفَرْضِيُّ، الْحِيسُوبِيُّ [١١٦ ظ] أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ الْبِيَارِيِّ، وَمَوْافِقَتِهِ عَلَى جَمِيعِ مَا ذُكِرَ، وَإِجَازَتِهِ لِذَلِكَ كُلَّهُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

خَرَجَ بِرَكْتَكُمْ، وَنِتَّكُمُ الصَّالِحَةَ، وَحِرْصَكُمْ عَلَى مَا يُصْلِحُ الْمُسْلِمِينَ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، بِتَارِيخِ عَشَيٍّ يَوْمِ الْجَمْعَةِ التَّاسِعِ وَالْعَشْرِينَ لِرَجْبِ الْفَرَدِ، الْمَبَارَكُ مِنْ عَامِ تِسْعَةِ وَثَلَاثِينَ وَشَمَانَ مائَةٍ، عَرَفَنَا اللَّهُ خَيْرُهُ، وَبِرَكَتِهِ.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى الْعَبْدُوْسِيِّ، لَطْفُ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ، جَمْعُهُ وَنَقْلُهُ.

وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلَيٍّ بْنُ أَمْلَلِ الْمَدِيُونِيِّ لَطْفُ اللَّهِ بِهِ.

وَأَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ الْمَرْجَلِيُّ لَطْفُ اللَّهِ بِهِ^{٤٢}.

فَكَانَ بِذَلِكَ التَّعْدِيلُ الْمَرِينِيُّ الرَّسْمِيُّ الْوَحِيدُ الصَّادِرُ عَنْ أَمْرِ وَزِيرِ الدَّوْلَةِ بَدْلُ إِرَادَةِ سُلْطَانِهَا كَمَا هُوَ مَعْهُودُ فِي التَّعْدِيلَاتِ التَّارِيْخِيَّةِ السَّابِقَةِ، وَأَوْلَى تَعْدِيلٍ مُوْتَقِّنٍ بِمُسْتَنَدَاتِ إِدَارِيَّةِ رَسْمِيَّةِ (لَوْحَةٌ ١)، بَدْلُ الْاِكْتِفَاءِ بِآثَارِهِ كَمَا هُوَ مُتَجَلٌ بِوْضُوحٍ مَعَ تَعْدِيلِ كَبِيرِ أَمْرَاءِ الْمَرِينِيِّينَ عَلَى الإِطْلَاقِ: أَبُو الْحَسْنِ عَلَيٍّ الَّذِي تَجَاهَلَ مُؤْرِخُوهُ بِمَا فِيهِمْ أَبْنَى مَرْزُوقُ التَّلْمِسَانِيُّ، صَاحِبُ كِتَابِ «الْمَسِنْدُ الصَّحِيْحُ الْحَسْنُ فِي مَآثِرِ وَمَحَاسِنِ مَوْلَانَا أَبِي الْحَسْنِ» أَمْرُ تَعْدِيلِهِ لِلْمَكَائِيلِ، وَتَأْكِيْدُهُ لَاحِقًا بِمَا وَصَلَ إِلَيْنَا مِنْ آثَارٍ.

٤٠. فِي الْأَصْلِ «رُبُعُ الْمَذْيُوبِيِّ»، وَهِيَ زَلَّةُ قَلْمَ وَاضْحَةٍ لَا نَدِيرِيٍّ إِنْ وَقَعَ فِيهَا نَاسِخُ الْوِثِيقَةِ، أَوْ مُحَرَّرُهَا الْأَوَّلُ لَا عَتَّابَارِيِّ رَئِيْسِيِّينَ هُمَا: أَنَّ مَا جَاءَ فِي صَلْبِ الْوِثِيقَةِ الْأَوَّلِيِّ («رُبُعُ صَاعِ») وَهُوَ الْأَصْحَ؛ وَالْأَخْرَ لَا جُوْدُ بِلَادِ الْمَغْرِبِ لِمَكِيلِيَّ بِهَذِهِ السَّعْدَةِ، بَلِ الْمَذْيُوبِيِّ الْفَاعِدُ لِلْإِسْلَامِيَّةِ، الْمَضَاعِفَةُ لِسَعْتَهُ، وَلَا وَجُودُ لَوْحَاتٍ تَجَزَّؤُهُ سَوَاءَ فِي الْمَغْرِبِ، أَوْ الْمَشْرُقِ عَلَى حَدَّ سَوَاءٍ؛ وَبِقِيَّةِ لَنَا فِي الْأَخِيرِ التَّذَكِيرِ مَرَّةً ثَانِيَةً إِلَى أَنَّ التَّاظُرَ وَجَاعَتِهِ قَدْ عَكَفَنَا عَلَى تَعْدِيلِ لِيْسِ الْمَذْيُوبِيِّ الْتَّحَاسِيِّ الَّذِي وَصَلَتْ إِلَيْنَا مِنْهُ عَدَّةُ نَيَّازِحٍ مَرِينِيَّةً بِاسْمِ سُلْطَانِهِمُ الْكَبِيرِ «أَبُو الْحَسْنِ عَلَيِّ بْنِ سَعِيدٍ»، إِلَيْهِ الْمَذْيُوبِيِّ الْخَشِيُّ الَّذِي ظَلَ مَتَادِلًا عَنْ أَهْلِ فَاسِ فِي مَجَالِ دُفَعَ زَكَةَ الْفَطَرِ إِلَى مَسْتَهْلِ الْقَرْنِ الْعَشْرِينَ مِنَ الْمُنْصَرِ عَلَى حَدَّ شَهَادَةِ الْبَاحِثِ الْفَرَنْسِيِّ الْمُسْتَشْرِقِ: («أَلْفَرْدُ بِيلُ»)، حِيثُ يَذَكُرُ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنْ زِيَارَتِهِ إِلَى فَاسِ فِي سَيِّلِ جَمْعٍ مَا يُمْكِنُ جَمْعُهُ مِنْ قَيَّا الْمَذْيُوبِيِّ وَالْأَصْوَعِ الْأُثْرِيِّ مَا تَرْجَمَهُ بِالْحُرْفِ الْوَاحِدِ: («أَمِينُ الْقَبَائِينَ الْحَالِيِّ»)، هُوَ الْأَخْرَ يَصْنَعُ مَدِنْ بَنْوَيَّةَ خَشِيَّةَ، خَالِيَّةً مِنْ أَيَّةِ زَخْرَفَةٍ، وَيَعْدِلُهَا بِمَدِنْ نَحَاسِيِّ مَسْتَدِيرِ، ذَا قَاعِدَةَ مَسْتَوَيَّةَ مِنَ الْخَشْبِ، حِيثُ يُقْدَرُ ارْتِقَاعُهُ بِخَسْسَةٍ وَتَسْعِينَ مِيلِيَّمِترًا، وَطَوْلُ قَطْرِهِ بِحَلْقَاتِ نَحَاسِيَّةٍ، وَهُوَ فِي حِيَازَةِ هَذَا الْإِمَامِ، الَّذِي وَرَثَهُ عَنْ وَالَّدِهِ، الَّذِي أَخْبَرَهُ بِدُورِهِ، أَنَّهُ مَعْدَلُ مِنْ طَرْفِ الْعَلَمِ»^{٤١}.

وَكَذَا بَعْضُ الْمَنَاطِقِ الْجَزَائِرِيَّةِ، كَمَدِينَةِ تَلْمِسَانِ الَّتِي لَا حَظَ فِيهَا («أَلْفَرْدُ بِالْبَالُ») نَفْسَهُ مَدَّا مَعَالِيَّا فِي حَوْزَةِ قَاضِيِّ الْمَدِينَةِ، وَالَّذِي قَالَ بِشَانَهُ أَنَّ سَعْتَهُ سَبْعَ دِسْيِلَرَاتِ فَقَطَ (أَيْ أَقْلَى مِنْ سَعْةِ الْمَذْيُوبِيِّ الْفَحَقِيَّةِ بِنَحْوِ ثَلَاثِ سِتْلِيَّاتِ)، وَأَنَّ شَكَلَهُ يَشَبَّهُ إِلَى حَدَّ بَعْدِ شَكَلِ الدَّلْلُ الَّذِي يُعْرَفُ بَيْنَ أَهْلِ الْبَلْدَةِ بِالْقُبَيْبَةِ (تَصْعِيرُ لِكَلْمَةِ قُبَّ).

وَهُوَ بِذَلِكَ مَرْوَدُ مِنَ الْخَارِجِ بِحَلْقَاتِ نَحَاسِيَّةٍ، وَمَقْبِضٍ، فَضْلًا عَنْ خَلْوَهُ مِنْ أَيَّةِ زَخْرَفَةٍ.

٤٢. Bel, «Note sur trois anciens vases de cuivre», p. 360, n. 1. وَكَذَلِكَ بَعْضُ الْمَنَاطِقِ الْجَزَائِرِيَّةِ الْأُخْرَى شَأْنَ وَادِي مِيزَابِ بِشَهَالِ صَحَرَاءِ الْجَزَائِرِ فِي أَيَّامِنَا هَذِهِ.

٤٣. فِي الْأَصْلِ السَّبَقِيَّةِ، وَالْمَقْصُودُ بِذَلِكَ هُوَ مَا قَامَ بِهِ التَّاظُرُ مِنْ عَمَلٍ وَحِسَابٍ، وَمَقْارِنَةٍ، كَمَا هُوَ مَفْصَلٌ فِي تَقْرِيرِ الْوِثِيقَةِ الْأَوَّلِ.

٤٤. يَلْاحِظُ فِي تَوْقِيْعِ أَعْضَاءِ جَمْعِ الْإِفْتَاءِ عَلَى هَذَا الْمَحْضِرِ، أَنَّ الشَّخْصِيَّةَ الَّتِي تَوَلَّتْ مِنْهُمْ مَهْمَةَ صِيَاغَتِهِ وَكِتَابَتِهِ، هُوَ الْفَقِيهُ الْفَاسِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى الْعَبْدُوْسِيِّ.

وذكر لهم أنّ الشّيخ الوزير، المرفع، العلّم، الشّهير، الأُسّن، الرّبّك الخطير (كذا)، أبا زكريا يحيى بن الشّيخ المرفع، الصّدر، المعتر، العلّم، الوجيه، المرحوم أبي جميل زيان بن عمر الوطّاسي، حفظه الله تعالى، أمر بجمع من ذُكر من السّادة الفقهاء المذكورين، أعزّهم الله تعالى لِيُحقّقو مَدَّ النّبِيِّ (صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

فاجتمع من ذُكر، ونظروا في أمر المدّ المذكور، وحقّقو بالحساب والعمل؛ فالذّي أبرزه الحساب من ذلك بعد تقرير جمهور العلماء (رضوان الله عليهم)، أنّ مدّه (صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، رطْلٌ وثلث، وأنّ الرّطْلَ مائة وثمانية وعشرون درهما من الدرّاهم الشرعية، وأنّ الدرّاهم يزن خمسين حبة وخمسمٌ حبة من حبوب الشّعير الوسط.

فُحِمل على المائة والثمانية والعشرين درهما، وزن الرّطْل المذكور، وزن ثلثها، وهو اثنان وأربعون درهما، وثلثا درهم؛ فاجتمع من ذلك مائة وسبعون درهما من الدرّاهم الشرعية المذكورة وثلثا درهم؛ وضرب هذا المجتمع من الدرّاهم المذكورة في زنة الدرّاهم الواحد من الشّعير الوسط، وهو خمسون حبة وخمسمٌ حبة، فاجتمع من ذلك ثمانية آلاف حبة، وستمائة حبة، وحبة واحدة، وثلاثة أخماس الحبة.^{٣٨}

قُسِّم ذلك على ثمان حبوب، زنة الدرّاهم الواحد من دراهم سبعين في الأوقية^{٣٩}، فخرج في القسمة ألف درهم، وخمسة وسبعون درهما، وخمسمٌ درهم؛ قُسِّم ذلك على السّبعين، عدد دراهم الأوقية، فخرج خمس عشرة أوقية، وخمسمٌ الأوقية، وأربعة أخماس خمسمٌ الأوقية.

٣٨. يتلخّص مضمون هذه الفقرة في كون وزن المدّ النّبوي الشرعي هو: (٣ ، ٢/٣ أو ٦٦ ، ١٧٠ درهما، أي ١٢٨) (وزن الرّطْل الشرعي) + ثلثه (١٢٨ ÷ ٣ = ٤٢. ٢/٣) ، على أنّ أصحاب المقادير الأوائل من فقهاء المسلمين، قد كانوا يستخدمون الكسور، لأنّهم لم يهدوا إلى الفاصلة بعد، وتبعهم المتأخرون مقلدين لهم على الرّغم من اكتشاف هذه الأخيرة، ولذلك ليس من الغرابة في شيء إذا ما لوحظ اختلاف طفيف، عند ذكر التّحقيق المعاصر بدل الكسر، فهو ليس بخطأ، وإنّما اختلاف نوعي، يُعزى في المقام الأول إلى دقة الفاصلة عن الكسر ليس إلا. وهو بمطلق حبوب الشّعير (٥/٣ أو ٨٦٠١، ٦٠ أو ٨٦٠١. ٣/٥) حبة، أي ٥٠. ٢/٥ (وزن الدرّاهم الشرعي) × ١٧٠. ٢/٣ (عدد دراهم المدّ النّبوي الشريف)، إلا أنّ الحساب آخر: (٨٦٠١. ٢٦٤)، أي ١/٥ (٨٦٠١. ٢٦٤) وزن زيادة طفيفة تقدر بـ ١/٤ الخمس ونيف، وليس ثلاثة أخماس كما ذكر النّاظر.

٣٩. أي ٦٠ ÷ ٨٦٠١ ، ٢ = ٨٦٠١. ٢ درهما، تماماً كما حصل عليه النّاظر في المتن، وعليه يكون وزن مدّ رسول الله (صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بهذا الدرّاهم الأخير، المتّخذ للمعاملات المحلية بمدينة فاس سنة التعديل هو (٢٠٧٥) درهما؛ ومقداره بالأوقية الفاسية، المركبة من هذا الدرّاهم الأخير، كما جاء في المتن (٥/٤ خمس الخامس، و٥/١ أو ٣٦، ١٥ أو ١٥، ٣٦) أوقية، أي ٢٠٧٥ (عدد الدرّاهم المعاملات بفاس) ÷ ٧٠ (عدد هذه الأخيرة في الأوقية الفاسية، وليس الشرعية) = ١٥، ٣٦ أوقية، كما هو مثبت في المتن.

لِلْمَذَّالِيَّيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، صَحِّحَ كَمَا أَثَبَتْ، وَأَخْرَجَهُ الْفَقِهُ، وَتَبَعَهُ الْعَدْدُ وَالْوَزْنُ، وَصَدَّقَهُ الْكِيلُ بِالصَّاعِ الَّذِي بِأَيْدِيِ النَّاسِ، [وَ] هُوَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ بِمَذَّالِيَّيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، لَا شَكَّ فِيهِ.

وَبِقِيَّ طَرْفٍ يَجُبُ تَحْرِيرُهُ هُنَا، ذُكْرٌ فِي آخِرِ كِتَابِ الرِّزْكَةِ مِنَ الْبَيَانِ، أَنَّ الدِّينَارَ هُوَ أَرْبَعَةُ وَعَشْرُونَ قِيرَاطًا، وَالْقِيرَاطُ يَنْزِنُ ثَلَاثَ حَبَّاتٍ مِنْ [حَبَّوْبَ] الشَّعِيرِ، يَجْتَمِعُ فِي زَنْةِ الدِّينَارِ اثْنَانَ (كَذَا) وَسَبْعَوْنَ حَبَّةً، هُوَ صَحِّحٌ كَمَا ذُكِرَ، إِلَّا أَنَّ الدِّينَارَ السَّنَّيِّ الْقَدِيمِ يَزِيدُ عَلَيْهِ دِينَارَنَا الْيَوْمِ بِالسَّدِسِ. فَالدِّينَارُ السَّنَّيُّ سَتَّةُ أَسْدَاسِ، [وَ] دِينَارَنَا سَبْعَةُ أَسْدَاسِهِ، فَيُزِيدُ عَلَيْهِ بِاثْنَيْ عَشْرَةَ حَبَّةً مِنْ حَبَّوْبَ الشَّعِيرِ.^{٣٣}

فَهَذَا صَحَّةُ مَذَّالِيَّ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، كَمَا أَخْرَجَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَأَوْجَبَهُ الْعَمَلُ، كَمَا شَرَحْنَا مِنَ الْوَزْنِ، وَالْعَدْدِ، وَالْكِيلِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعْنَ بِهِ فِي كُلِّ حَالٍ، وَهُوَ حَسْبُنَا، وَعَلَيْهِ تَوْكِلْنَا، فَنِعْمَ الْمَوْلَى، وَنِعْمَ النَّصِيرُ.

بَحَثَ عَلَى هَذَا كُلَّهُ، وَاسْتَخْرَجَهُ كَمَا وُصِّفَ الشَّرِيفُ: أَبُو الْحَسْنِ عَلَيِّيْ بْنُ أَحْمَدَ الْحَسَنِيِّ، الشَّهِيرُ بِالْكَغَادِ، أَصْلَحَ اللَّهُ حَالَهُ، وَغَفَرَ لَهُ، وَلِجَمِيعِ إِخْرَانِنَا الْمُسْلِمِينَ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ أَوْلَأَ وَآخَرًا عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدَ، خَاتَمِ الْبَيْتَيْنِ، وَإِمَامِ الْمُرْسَلِينَ، وَعَلَى اللَّهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ. فَرَحِمَ اللَّهُ مِنْ دُعَاهُ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ». [وَ] ١١٦

وَقَدْ رُفِعَ هَذَا التَّقْرِيرُ الْأَوَّلِيُّ إِلَى مَجْمُوعِ الْإِفْتَاءِ الْمُتَوَلِّيِّ مَهَامِ الْمَرْحَلَةِ الثَّانِيَةِ، وَالَّذِي قَامَ بِدُورِهِ فِي عَقبِ اِنْتِهَاءِ مَدَارِلَاتِهِ بِتَحْرِيرِ مَحْضُرِهِ الرَّسِيْمِ الْتَّهَائِيِّ عَلَى ضَوْءِ مَا أَسْفَرَتْ عَلَيْهِ نَتْائِجُ التَّقْرِيرِ الْأَوَّلِ، وَالْمُجَسَّدُ كَمَا هُوَ مُوضَّحُ فِي الْوَثِيقَةِ الثَّانِيَةِ (لَوْحَةُ ١)، وَهَذَا نَصُّهُ الْكَاملُ:

«الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالْتَّسْلِيمُ (كَذَا) عَلَى مَوْلَانَا مُحَمَّدَ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ). حَضَرَ مِنْ يَضْعُ إِسْمَهُ عَقبَ تَارِيْخِهِ^{٣٤} مِنَ الْفَقَهَاءِ الْجَلَّةِ، الْكَرَامِ، الْأَمَاجِدِ (كَذَا)، الْقَادِهِ، الْأَعْلَامِ؛ وَحَضَرَ مَعَهُمُ النَّاظِرُ فِي أَحْبَاسِ^{٣٥} مَدِينَةِ فَاسْ، وَحِسْبَتِهَا، وَمَعَايِشِ الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ الشَّرِيفُ، الْمُعَظَّمُ، الْمُعْتَبِرُ، الْفَاضِلُ، الْكَامِلُ: أَبُو الْحَسْنِ عَلَيِّيْ بْنُ الشَّيْخِ الشَّرِيفِ الْمُعَظَّمِ، الْمَرْحُومُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ الْحَسَنِيِّ الْكَغَادِ^{٣٦}.

٣٣. إِشَارَةٌ مِنْهُ إِلَى الْفَرْقِ الْقَائِمِ بَيْنَ الدِّينَارِ الَّذِي ضَرَبَهُ الْخَلِيلِيَّ الْأَمْوَيِّ عَبْدُ الْمُلْكِ بْنُ مَرْوَانَ فِي سَبْعِينِيَّاتِ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ هِجْرِيِّ، الَّذِي يَعْدُلُ اِثْنَانَ وَسَبْعَوْنَ حَبَّةً مِنْ مَطْلَقِ الشَّعِيرِ، وَنَظِيرِهِ الْمَغْرِبِيِّ عَلَى عَهْدِ الدُّولَةِ الْمُوْحَدِيَّةِ وَوَرَثَتِهَا (الْمَرِينِيُّونَ، وَالْزَّيَانِيُّونَ، وَالْحَفَصِيُّونَ)، الَّذِي يَفْوَقُ سَابِقَهُ بِاثْنَيْ عَشْرَةَ حَبَّةً، أَوْ سَدِسَ الدِّينَارِ الشَّرِيعِيِّ كَمَا جَاءَ فِي مِنْتَقِيَّةِ التَّقْرِيرِ. ٤. أَيْ التَّوْقِيَّعُ عَلَيْهِ فِي الْآخِرِ.

٣٥. الْأَحْبَاسُ: مَفْرَدُهَا حُبْسٌ، وَمَعْنَاهَا الْوَقْفُ، أَيْ مَا يَرْصُدُهُ أَهْلُ الْبَرِّ وَالْإِحْسَانُ فِي سَبِيلِ الصَّالِحِ الْعَامِ مِنْ عَقَارَاتٍ وَأَغْرَاضٍ مَادِيَّةٍ، وَأَمْوَالٍ، كَبَنَاءِ الْمَسَاجِدِ، وَالْأَسْبَلَةِ (مَفْرَدُهَا سَبِيلٌ، أَيْ عَيْنٌ) الْعُمُومِيَّةِ، وَتَخْصِيصُ غَلَةِ الْأَرْضِ الْحَيَّيَّةِ إِلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَالْطَّبَقَةِ الْمَعْدُومَةِ مِنَ الْجَمَعِ، وَعَابِرِ السَّبِيلِ، وَمَا إِلَيْ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْمَالِ الْخَيْرِيَّةِ الَّتِي لَا يَتَبَرَّزُ مِنْهَا صَاحِبُهَا غَيْرُ إِرْضَاءِ خَالِقِهِ سَبِحَانَهُ وَتَعَالَى، وَنِيلِ ثَوَابِ الْجَنَّةِ فِي أَخْرَهُ؛ أَمَّا الْأَنْظَارُ فِيهَا، فَهُوَ موْظِفُ السَّلَطَانِ الَّذِي يَسْهُرُ عَلَى نَفْقَتِهِ فِي الْوَجْهِ الصَّحِيْحِ الَّذِي رُصِدَتْ لَهُ سَلْفًا مِنْ غَيْرِ تَجَاوِزٍ، وَلَا شَطَطٍ.

٣٦. مَدِينَةُ عَرِيقَةٍ فِي الشَّيْلَ الْشَّرِيعِيِّ مِنْ بَلَادِ الْمَغْرِبِ الْأَقْصِيِّ، اِتَّخَذَهَا الْأَدَارَةُ عَاصِمَةً لِدُولَتِهِمُ الْفَتِيَّةَ خَلَالَ الْقَرْنِ (٢٢٠هـ / ٩٦م)، ثُمَّ الْمَرِينِيُّونَ مِنْ بَعْدِهِمْ بِدَايَةَ الْقَرْنِ (٧٧هـ / ١٣١م) كَمَا سَلَفَتِ الْإِشَارَةُ فِي الْمَتَنِّ. وَالْحَقِيقَةُ لَمْ تَكُنْ مَدِينَةُ فَاسْ عَاصِمَةً إِدَارِيَّةً عَلَى مَدَارِ مَدَةٍ زَمِنِيَّةٍ طَوِيلَةٍ فَحَسِبُ، وَإِنَّمَا تَعَدَّهُ إِلَى تَبَوَّءِ مَكَانَةِ مَرْمُونَةٍ فِي التَّارِيْخِ الْقَنْقَافِيِّ وَالْفَكَرِيِّ بِبَلَادِ الْمَغْرِبِ طَبِيلَةِ الْقَرْنَوْنِ الْوَسْطَى، بَلْ وَهَنْتَ الْفَتَرَةِ الْحَدِيثَةِ، أَكْثَرُ تَفَاصِيلِهِ عَنْ تَارِيْخِ تَطْوِيرِ عَمَانِيَّةِ الْمَعَارِيِّ، وَدُورِهَا الْرَّيَادِيِّ فِي تَارِيْخِ الْحَضَارِيِّ لِلْمَغْرِبِ الْأَقْصِيِّ خَلَالَ الْقَرْنَوْنِ الْوَسْطَى، يَنْظَرُ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ لَا تَخْصِيصٌ وَالْحَصْرُ: الْجَزَنَائِيُّ (عَلِيٌّ)، جَنِيُّ زَهْرَةِ الْآَسِ فِي بَنَاءِ مَدِينَةِ فَاسْ؛ اِبْنُ أَبِي زَرْعَ، كِتَابُ الْأَنْسِ الْمَطْرَبِ؛ اِبْنُ الْأَحْمَرِ، بَيْوَاتِ فَاسْ؛ الْعَرَبِيُّ (إِسْمَاعِيلِ)، الْمَدَنُ الْمَغْرِبِيَّةُ، ص ٤٩٤-٥٠٣.

٣٧. أَسْرَةُ الْكَغَادِ، هِيَ أَسْرَةُ عِلْمٍ وَأَدْبٍ عَرِيقَةٍ بِمَدِينَةِ فَاسْ، لَا تَقْلِلُ شَأْنًا عَنْ أَسْرَةِ الْعِزِّيْزِيَّةِ بِمَدِينَةِ فَاسْ، لَمْ يَصُدِّقْ أَقْصِيُّ شَيْلَ الْمَغْرِبِ الْأَقْصِيِّ، وَمِنْ بَيْنِ أَعْلَامِهَا الشَّاعِرُ الَّذِي قَامَ بِوَصْفِ سَيفِ الْإِيمَانِ إِدْرِيسِ الثَّانِيِّ، مَؤْسِسِ الدُّولَةِ الْإِدْرِيسِيَّةِ بِالْمَغْرِبِ الْأَقْصِيِّ، وَالَّذِي كَانَ فِي مَوْضِعِ جَامُورِ جَوْسَقِ مَئِذَنَةِ جَامِعِ الْقَرْوَيْنِ بِمَدِينَةِ فَاسْ، أَلَا وَهُوَ الْأَدِيبُ: سَعِيدُ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْكَغَادِ، الْمَشْهُورُ بِاسْمِ «شَهْبُونَ»، يَنْظَرُ: الْجَزَنَائِيُّ، مَصْدَرُ سَابِقٍ، ص ٥.

والدرّهم الواحد من الدرّاهم المذكورة، يزن خمسين حبة من وسط حبوب الشّعير وخمسين حبة، فيجتمع من حبوب الشّعير في زنة الدرّاهم المشتملة في الرّطل وثلثة ثمانية ألف حبة وستمائة حبة وحبة واحدة وثلاثة أخماس الحبة.

فالدّينار الذهبي السّي ٢٦، الجاري الآن بمدينة فاس؛ وسكتها على هذا، زنته أربع وثمانون حبة من حبوب الشّعير المذكورة ٢٧، وهذا قول ليس فيه خلاف بين العلماء (رضوان الله عليهم).

فأوجبنا ٢٨ حبوب الشّعير على مثاقيل الذهب، فوجدنا ما زنة مائة مثقال ومتقالين وثلث مثقال وخمس حبات وثلاثة أخماس حبة من الشّعير المذكور. فجمعت المثاقيل مما قيل [١٥١ ظ] أواقي من الأواق الجارية الآن بمدينة المذكورة، فجاءت خمس عشرة أوقية وخمس أوقية وأربعة أخماس خمس أوقية.

وأختبر الدرّهم الوازن ٢٩ بحبوب الشّعير، فجاءت زنة ثمان حبات من الحبوب المذكورة، فطلع من حبوب الشّعير التي في الرّطل والّثالث، المتقدم ذكرها من الدرّاهم الوزانة ألف درهم وخمسة وسبعون درهما وحبة شعير وثلاثة أخماس الحبة، وجاء [بياض في الأصل].

وأختبرت أيضا حبوب الشّعير المذكورة بدراهم ثمانين في الأوقية ٣٠، فجاءت زنة الدرّهم الواحد سبع حبات، وجمع عدد الحبوب المذكورة في الأوقية، فجاءت خمس مائة حبة وستون حبة في الأوقية.

فوصل كل حساب إلى عدد الحبوب المذكورة أولاً، [و] الذي هو زنة الرّطل البغدادي وثلثة. وكذلك وصل إليه زنة أوقيتنا، وزنة دينارنا، وزنة درهمنا الوازن، ودرهمتنا الثمانين، فجاءت كلّها متفقة الوزن، والعدد.

فجمعت حبوب الشّعير من الوسط الذي صدر عدداً وزناً، وعبر به المد الذي ييد أمين القتابين ٣١ في الوقت، وهو الذي بأيدي الناس، وهو المسمى عندنا بربع الصّاع ٣٢. فوافق عدده وزنه، ووافق عدد وزن كيله، فثبت أنه موافق

٢٦. المقصود بالدّينار السّي في هذا المقام، ليس الدينار، أو المثقال الذي زنته اثنان وسبعون حبة من مطلق حب الشّعير، أو درهم وثلاثة أسباع الدرّهم الشرعي، أو درهم الكيل، أي (٤٢٨٥) درهما، وإنما ذلك الدينار الذي جرت العادة في التعامل به بمدينة فاس منذ مدة طويلة، أي بعبارة أوضح لا يُقصد هنا الدينار الشرعي الإسلامي، وإنما الدينار الاصطلاحى بمدينة فاس، المرينى الموروث على الملوك من ذكرى القرن (١٣هـ / ١٣م) إلى ذلك العهد، والذي يُقدر وزنه بأربع وثمانين حبة، أي بزيادة اثنتي عشرة حبة عن مقدار الدينار الشرعي الآلف الذكر.

٢٧. تفرد بمنح هذه القيمة للدينار الذهبي من الفقهاء بالغرب الأندلسي، ابن حزم الأندلسي، وطبقه من كان يعمل بفتواه كالمولودين وخلفائهم بأفريقية (تونس) الحفصيون، والمرينيون الآلف ذكرهم. ومرة ذلك يعود إلى انتقال ابن حزم المذهب الظاهري، المنظر على عهد الرّحمن بن خلدون على حسب شهادة هذا الأخير، والقائم على التص و والإجماع، ورفض القياس، أو الرأي الذي برع فيه العراقيون ولاسيما أتباع أبو حنيفة التّعuan ، دون المذهب المالكي، مذهب أهل المغرب وحكامه، القائم على الحديث، وعمل التابعين من أهل المدينة المنورة، أحفاد أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ينظر: ابن خلدون، كتاب العبر، ص ٤٩٤-٤٩٥. أي قسمنا.

٢٨. عادة ما نجد كلمة «الوازن» في أدبيات الغرب الإسلامي تتعتّل أوزان أهل الصّاغة والخليل، ومن ثم قد يكون الدرّهم المشار إليه في هذا المقام، هو درهم الوزن لدى صناع الخليل بمدينة فاس في ذلك الوقت.

٢٩. المقصود بهذه العبارة، هو أن كل وزن ثمانين درهما من هذه الأخيرة، يعدل وزن أوقية رومية (أوقية المعاملات)، وليس وزن الأوقية الشرعية (أوقية الزّكاة)، زنة أربعين درهما كما قد يتخيل البعض.

٣٠. القبّ هو الوعاء الخشبي على الإطلاق بما فيها المكابيل الخشبية، كالمدّ والصّاع على وجه الخصوص، وأمين القتابين، هو مُقدّم صناع هذه الأوقية بالمدينة المذكورة.

٣١. جرت العادة في مؤلفات القدماء، ذكر مكابيل كثيرة في الأقطار الإسلامية باسم المدّ والصّاع من غير أن يكون لها نفس سعة مدّ النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وصاعه، كما ذكروا مكابيل أخرى بسميات أخرى لها نفس سعة المدّ والصّاع التّبويين، وهما نجد الفاسين يعبرون عن المدّ بسعته، ألا وهي ربع الصّاع.

في شرح رسالة الشيخ بن أبي زيد^{٢١}، وشرح عقیدتها لابن مزروق^{٢٢}، وما جَمَعَ في ذلك ابن البناء^{٢٣}، والعزفي، أَنَّ رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، توضأً بِمَدٍّ فيه رطلٌ وَثُلُثٌ.

والرّطل بعْدَادِيُّ من الثَّنْيِ عَشْرَةُ أُوقِيَّةٍ، وَثُلُثُهُ أَرْبَعُ أُوقَاقٍ، فَيَجْتَمِعُ سَتُّ عَشْرَةُ أُوقِيَّةٍ. فَهَذَا وَزْنُ الْمَدِ الَّذِي تَوَضَّأَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، كَمَا ثَبَّتَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وأجمع أهل العلم أن الرطل البغدادي زنته مائة درهم وثمانية وعشرون درهما من الدرارم الشرعية، يضاف لها ثلث الرطل [الذى] زنته اثنان وأربعون درهما وثنتا درهما من الدرارم الموصوفة^٤، فاجتمع على هذا الرطل وثلثة مائة درهم وسبعون درهما وثنتا درهما من الدرارم الشرعية المذكورة^٥.

٢١. هو أبو محمد عبد الله بن أبي عبد الرحمن التفزي القير沃اني، المتوفى عام ٩٣٨هـ / ١٩٩٦م، الملقب بـ «مالك الصغير». ولد بالقيروان سنة ٩٣١هـ / ١٩٢٢م، وترعرع فيها، وتلذمذ على علمائها وفقهائها، حتى صار عالماً فاحلاً من علمائها، مبرزاً في علوم الشرعية، وقد كانت له فيها مؤلفات عديدة منها: «كتاب التوادر والزيادات»، و«الرسالة» المشار إليها في المتن، والتي جاء تأليفها، نُولاً عند رغبة العالم الأديب المصلح: أبو محفوظ محز بن خالف بن رزين الصديقي، المتوفى عام ٤١٣هـ / ١٠٧٧م) عن عمر يناهز (٧٣ سنة، حيث قام أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القير沃اني بتأليف هذه الرسالة على المذهب المالكي، وهو يومنذا ابن سبع عشرة سنة فقط، متوكلاً فيها على الأسلوب التعليمي البسيط، والشمولية، للذين الإسلاميين من عقيدة، وأوامر، ونواهي، وسُنن، ومستحبات وأداب، وأصول الفقه وفروعه؛ أي من كل ما يحتاجه الإنسان المسلم في عمل ليلته ونهاره بوصف هذا الأخير في علاقة دائمة مع خالقه، ومحاولة تربية النشء الإسلامي على مبادئ الإسلام وفضائله السمحاء قبل بلوغه سن التكليف. فأبدع في ذلك أيام إبداع، ولاقت هذه الرسالة استحساناً كبيراً لدى معلمي الصبية، وواعظات الكبار، الشيء الذي حفز علماء المغرب من بعده على الإقبال عليها بتفصيلات، وشروح كثيرة، حيث كانت مقتضبة مرّة، ومستفيضة مرّة ثانية على حد تعبير الشيخ صالح عبد السميع الآبي الأزهري، شارح رسالة ابن أبي زيد القير沃اني، وقد كان أول شرح لهذه الرسالة هو: الشرح الذي خصّها به القاضي عبد الوهاب بن علي البغدادي، المتوفى عام ٤٢٢هـ / ١٤٠٣م، أكثر تفاصيل ينظر: الأزهري، التمر الداني في شرح رسالة ابن أبي زيد القير沃اني، ص ١-٩؛ الحشاشي، تاريخ جامع الزيونة، ص ٣٢، ٣٩؛ محمد بن حسن شر حبيل، تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المراطي، ص ٤١٠ - ٤٣٢.

٢٢. هو أبو عبد الله محمد بن أبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق الحفيد العجمي التلمساني (٧٦٦-٨٤٢) هـ، حجـ مـرتـنـ إـلـيـ الـبـاقـعـ الـمـقـدـسـةـ، كـانـتـ أـلـوـاـهـاـ بـعـيـعـةـ أـسـتـادـهـ الشـيـخـ بـنـ عـرـفـةـ الـتـونـسـيـ عـامـ (٧٩٠) هـ، وـالـثـانـيـ بـمـفـرـدـهـ سـنـةـ (٨١٩) هـ، وـقـدـ كـانـ لـهـ تـأـلـيـفـ غـيـرـ جـدـاـ مـنـهـ كـاتـبـ: «عـقـيـدـةـ أـهـلـ التـوـحـيدـ الـمـخـرـجـةـ مـنـ ظـلـمـةـ التـقـلـيدـ»، وـهـ شـرـحـ لـلـبـابـ الـأـوـلـ مـنـ رـسـالـةـ بـنـ أـبـيـ زـيـدـ الـقـيـرـوـانـيـ، الـمـوـسـومـ بـ: «مـاـ تـنـطـقـ بـهـ الـأـلـسـنـةـ وـتـعـقـدـهـ الـأـقـلـةـ مـنـ وـاجـبـ أـمـرـ الـدـيـانـاتـ» مـنـ جـمـلـةـ أـبـوـاـبـهـ، الـمـقـدـرـ عـدـدـهـ بـخـمـسـةـ وـأـرـبـعـينـ بـابـاـ، أـكـثـرـ تـفـاصـيلـ عـنـ مـنـاقـبـ الـعـلـمـةـ يـنـظـرـ: اـبـنـ مـرـيمـ، الـبـسـتـانـ فـيـ ذـكـرـ الـأـوـلـيـاءـ وـالـعـلـمـاءـ بـتـلـمـسـانـ، صـ ٢٠١-٢١٤؛ أـمـاـ بـخـصـوصـ مـاـ جـاءـ فـيـ مـنـ الرـسـالـةـ حـوـلـ الـعـقـائـدـ فـيـنـظـرـ: الـأـزـهـرـيـ، الشـمـرـ الـذـافـيـ فـيـ شـرـحـ رـسـالـةـ اـبـنـ أـبـيـ زـيـدـ الـقـيـرـوـانـيـ، صـ ٩-٢٤ـ.

٢٣. هو أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي بن البناء المراكشي، المتوفى عام ١٣٢١هـ / ١٩٠٣م، تلقى حفظ القرآن الكريم بمسقط رأسه (مراكش)، وهو يومئذ صبيٌّ صغيرٌ على يدي أبي عبد الله بن مبشر، والصالح الأحدب، قبل أن ينتقل للتأدب في اللغة العربية على يدي القاضي محمد بن علي بن يحيى الشريف، ثمَّ أخذ علم العروض عن أبي يكر القلولي، الملقب بالفار، حيث التقى به هناك بمراكش، وقرأ عليه كتابه الضخم، الموسوم بـ«الختام المفضوٌّ من خلاصة العروض»، وكذا أرجوزته المسماة بـ«النكت العلمية في مشكل الغواصين الوزنية»، إضافة إلى كتاب «المسائل الغواصين عن متعلقات مشكل علم الفرائض». وقد لاح تأثير هذا الأستاذ وأصحابه في التوجّه العلمي لتلميذه مستقبلاً، كما يُستشفُّ من شهرة ابن البناء، وتعدد مؤلفاته في علم المقادير والفرائض، والتي كان من جملتها، رسالة في العمل بالميزان موسومة بـ«الكامل المغربي»، ذكرها صاحب جدُّه الاقتیاس، ورسالة رياضية موسومة بـ«الاقتیاس من العمل بالرّومي»، مخطوطة تم الإطلاع عليها ضمن مجموع المكتبة العامة بالرباط، مسجّل تحت رقم القيد: ٤٦٤. ومقالة موسومة بـ«مقالة في المكاييل الشرعية»، نقل عنها الخزاعي في تخريج الدلالات، وأبو الحسن علي المديوني في الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكّة؛ أضف إلى ذلك الإطراء الذي خصّ به العلامة بن خلدون في مقدمته، وجعله في قمة هرم علماء المغرب في هذا الشأن بلا منازع، بعدما ذكر له مؤلفين في الحساب، أحدهما تلخيص مقتضب حول قواعد ممارسة الحساب، وكتاب: «رفع الحجاب» الذي أعاد فيه تفصيل ما ذكره في مقتضبه الأنف الذكر، أكثر تفاصيل ينظر: ابن القاضي، جدُّه الاقتیاس في ذكر من حلّ من الأعلام بمدينة فاس، ١٤٨١-١٤٥١؛ الخزاعي، تخريج الدلالات السمعية، ص ٦١٤، ٦١٦، ٧٩٣؛ العزفي، إثبات ما ليس منه بدًّل من أراد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمدّ، ص ١٣؛ المدينة ، الدوحة المشتبكة في، ضبط دار السكّة، ص ٥٦؛ ابن خلدون، كتاب العمر ، ص ٥٣٤.

٢٤. أي الدرّاهم الشرعية.
 ٢٥. في الفقرة السابقة قدر الناظر سعة المدّالنبوي الشّريف بالأواق، وهو الآن يذكر سعته بالدرّاهم، ثمّ في الفقرة الموجّلة سيقدّره بعدد حبوب

كتاب الطهارة من: كتاب البيان والتحصيل^{١٨}، وكتاب الشيخ بن عرفة^{١٩}، والمدونة والتفيد عليها^{٢٠}، وما قاله الناس

١٨. هو كتاب أبو الوليد محمد بن أحد بن رشد الجد، وليس الخفيف، المتوفى عام (٥٢٠ هـ / ١١٢٦ م)، أحد كبار علماء وفقهاء الأندلس إبان نهاية القرن الخامس، وبداية القرن السادس الهجريين، حيث تمكن من جمع علم غزير من أئمته الكبار كأبي جعفر بن رزق، وأبي العباس العذري، وابن علي الفاسي، وغيرهم.

ولعل من أبرز مؤلفاته التي خلدت اسمه نجها ساطعا في سماء الأندلس، موسوعته الفقهية الضخمة، الذاة الصيٰت مشرقاً ومغرباً على قدم المساواة، الموسومة بـ «البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتلليل في مسائل المستخرجة»، التي أعاد من خلالها لشتم الفقه المالكي المشتت مرة ثالثة بعد محاولة ابن أبي زيد القريواني خلال القرن (٤٠٤ هـ / ١٠١ م)، ومحاولة أبي يونس الصفار في القرن المولى (٥٥ هـ / ١١١ م). وقد جاءت هذه الموسوعة مقسمة ضممتها إلى قسمين كبيرين، أحدهما مُحصّص لل McDona، والآخر لسائر أمّهات كتب الفقه المالكي بالغرب الإسلامي. أكثر تفاصيل حول مضمون هذا الكتاب الفقهي الأندلسي الضخّم، ينظر طبعته الحديثة:

ابن رشد، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتلليل في مسائل المستخرجة؛ محمد بن حسن شرحبيل، تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي، ص ٣٠٧-٥٤٨.

١٩. هو العلامة الورع، الرأهاد أبي عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي (٧١٦ هـ / ١٣١٦ م)، عالم المغرب في الفروع، والأصول في أيامه، ومع ذلك اكتفى بقلد منصب الإمامة والإفتاء بجامع الزيتونة دون شيء آخر، مُسْتَهْلِّاً ذلك بإماماة المصلين عام (٧٥٠ هـ)، فالخطابة بذات الجامع عام (٧٧٢ هـ) ثم الجلوس للإفتاء عام (٧٧٣ هـ)، وعزوفه عن المناصب الإدارية المقترحة عليه بما فيها منصب القضاء، مستأثرًا التفرّغ للاستبحار في العلم وتعلّيمه، تلقينا وتألّفنا، ولو أنّ جميع مؤلفاته، كانت متسمة بالاختصار على حد قول ابن مرريم، والتي قد يكون من أبرزها على الإطلاق كتاب «الحدود الفقهية»، المعروض له في المتن، والذي هو عبارة عن مختصر فقهى نفيس استغرق صاحبه في تأليفه أربعة عشر عاماً كاملاً، فجاء آية في هذا المجال، كما يُستشفّ بوضوح من كثرة تداوله والإحالة عليه لدى علماء المغرب، المتأخرین عن عصره. أكثر تفاصيل حول مناقب هذا العلامة، ينظر على سبيل المثال: ابن مرريم، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، ص ١٩٠-٢٠٠؛ الجيلدي، كتاب التيسير في أحكام التسuir، ص ٣٤-٣٥.

٢٠. المدونة، أو المختلطة أيضاً، كما كان يسمّيها بعض قدماء الفقهاء ببلاد المغرب على حدّ رواية ابن خلدون، هي إحدى المؤلفات الفقهية الأساسية الموروثة على التابعي، إمام أعرق المذاهب السنية الأربعة، وُمفتى دار هجرة المصطفى (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بالمدينة المنورة: أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبهى (٩٣-١٧٩ هـ). وقد رواها عنه أبو سعيد سحنون بن سعيد بن حبيب التونسي، المولود بالقروان عام (١٦٠ هـ)، والذي يعتبر حافظ أقوال الإمام مالك، ورأس المدرسة الفقهية المالكية بأفريقية، التي كان فيها مجتهدو المذهب، يستقون رأيهم من مدونته التي رواها عن عبد الرحمن ابن قاسم بن محمد بن أبي بكر المصري، المتوفى سنة (١٩١ هـ)، والملازم للإمام مالك طيلة عشرين سنة كاملة؛ هذا فيما يخص المدونة، أما بخصوص التفيد عليها فقد كان من جملتها ببلاد المغرب أكثر من ستين تفیداً عريضاً، لعل من أبرزها على حسب الشخصيات الواردة في متن هذا التقرير:

- «مختصر المدونة» لابن أبي زيد القريواني، المتوفى عام (٣٨٦ هـ / ٩٩٦ م).

- (الخدمات المهدات لأوائل كتب المدونة) لابن رشد الجد.

- تفیدان على المدونة لأبي عمران موسى بن محمد العبدوسى، حامل راية فقهاء المغرب في وقته على حد تعبير ابن مرريم، المتوفى عام (٧٧٦ هـ)، وهو الجد البشير لأحد الفقهاء المدعوين لتحقيق هذا المذهب.

- «التهذيب في اختصار المدونة» لخلف بن أبي القاسم البراذعى، الذي قلد فيه مختصر بن أبي زيد القريواني مع الاحتفاظ على نسق الأم، أي المدونة، وحذف كل ما زاده عليها أبو محمد بن أبي زيد القريواني، فعاد هذا المختصر الأخر معين الناس في بلاد المغرب والأندلس على قدم المساواة. إضافة إلى شرح غير مكتمل بمصر، وصل فيه صاحبه إلى كتاب الحج، وألا وهو شرح العلامة خليل بن إسحاق، المتوفى سنة (٧٤٩ هـ / ١٣٤٩ م)، والذي كان لمحضه عن فقه الإمام مالك أثر كبير لدى فقهاء الغرب الإسلامي برمته على وجه الخصوص. أكثر تفاصيل في هذا المقام، ينظر على سبيل الذكر: - محمد بن حسن شرحبيل، تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي ، ص ٣٠٣-٤١١.

- الجندي ضياء الدين، مختصر العلامة خليل في فقه الإمام مالك، ص ٦.

- ابن خلدون، مقدمة بن خلدون، ص ٤٩٩.

- القرطبي، أداب الحسنة والمحتسب، ص ٤٠.

- موسى لقبال، الحياة اليومية لمجتمع المدينة الإسلامية من خلال نشأة وتطور نظام الحسبة المذهبية في المغرب العربي، ص ٤٦-٥١.

- الإمام مالك بن أنس، المدونة الكبرى رواية الإمام سحنون بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم،

تعديل وزير المرينين الكبير يحيى بن جميل الوطاسي

هو التّعديل المقصود في هذه الْدِّرَاسَة، كما وردت تفاصيله العملية بِاَسْهَابِ فِي صَمِيمِ الْوَثِيقَتَيْنِ، الْمَرَادُ نَسْرَهُمَا لِأَوَّلِ مَرَّةٍ فِي هَذَا الْمَقَامِ، فَفِي عَشِيهِ يَوْمِ الْجَمْعَةِ ٢٩ رَجَب ١٤٣٩ هـ / ٢٩ م)، وَبِأَمْرِ مَنْ وَزَرَ الدُّولَةَ: أَبُو زَكْرِيَا يَحْيَى بْنُ أَبِي جَمِيلِ زَيَّانَ بْنِ عَمْرِ الْوَطَاسِيِّ قَامَ مُحْتَسِبُ عَاصِمَةِ الْمَرِينِيَّنِ، مَدِينَةِ فَاسِ، الشَّيْخُ الْفَقِيهُ، الشَّرِيفُ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْكَغَادِ بِمَعِيَّةِ أَرْبَعَةِ مَشَايخٍ مِنْ كَبَارِ فَقَهَاءِ الْمَغْرِبِ الْأَقْصَى عَلَى الإِطْلَاقِ، وَهُمْ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ الْبِيَارِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُوسَى الْعَبْدُوْسِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَلَيِّ بْنِ أَمْلَلِ الْمَدِيُّونِيِّ، وَأَحْمَدِ بْنِ عَمْرِ الْمَرْجَلِيِّ بِتَعْدِيلِ الْمَذَّالِيِّ الْخَشْبِيِّ الْمَتَدَالِوْلِ بَيْنَ عَامَةِ النَّاسِ آنَذَكَ بِمَدِّ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

فَجَاءَ عَمَلُ هَؤُلَاءِ مُحَقِّقاً فِي مَرْحَلَتَيْنِ مُتَتَالِيَّتَيْنِ، أَوْلَاهُمَا كَانَتْ مُقْتَصِرَةً عَلَى شَخْصِ الْمُحْتَسِبِ، الَّذِي أَجْرَى الْأَخْتِبَارَ الْعَمَلِيَّ بِنَفْسِهِ، وَأَمْكَنَهُ الْوَصْوَلُ فِي نَهَايَةِ الْمَطَافِ إِلَى تَطَابِقِ مَدِّ فَاسِ الْخَشْبِيِّ مَعَ مَدِّ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِنْ حِيثِ الْعَدْدِ، وَالْكَيْلِ، وَالْوَزْنِ؛ وَبِحُضُورِ الْفَقِيهِ الْحِيسُوبِيِّ، الْفَرَاضِيِّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ الْبِيَارِيِّ الَّذِي تَابَعَ كُلَّ مَا جَرِيَ عَلَى يَدِي الْمُحْتَسِبِ عَنْ كِتَابٍ، قَبْلَ أَنْ يُجِيزَهُ كَامِلًا بِالصَّوْرَةِ الَّتِي خَرَجَتْ عَلَيْهَا نَتَائِجُ الْأَخْتِبَارِ الْعَمَلِيِّ الْمَذْكُورِ عَلَى حَدِّ مَا وَرَدَ فِي نَهَايَةِ مَتَنِ الْوَثِيقَةِ الثَّانِيَةِ (اللَّوْحَةُ ١).

تَلَكَ الْمَرْحَلَةُ الَّتِي تُوَجَّتْ بِتَحْرِيرِ تَقْرِيرٍ رَسْمِيٍّ (الْوَثِيقَةُ الْأُولَى)، هَذَا نَصُّهُ كَامِلًا: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيْمًا. الْحَمْدُ لِلَّهِ الْقَوِيمِ وَإِتَابَهُ صَرَاطُهُ الْمُسْتَقِيمُ^{١٧}، إِنِّي بَحْثُتُ، وَحَقَّقْتُ، فَوَصَّلْتُ الْمُمْتَهَنَى إِلَى تَحْقِيقِ مَدِّ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، بَعْدَ بَحْثِي وَوُقُوفِي عَلَى مَا قَالَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) فِي وِثِيقَةِ الْمَرْجَلَةِ الْأَتِيَّةِ (اللَّوْحَةُ ١).

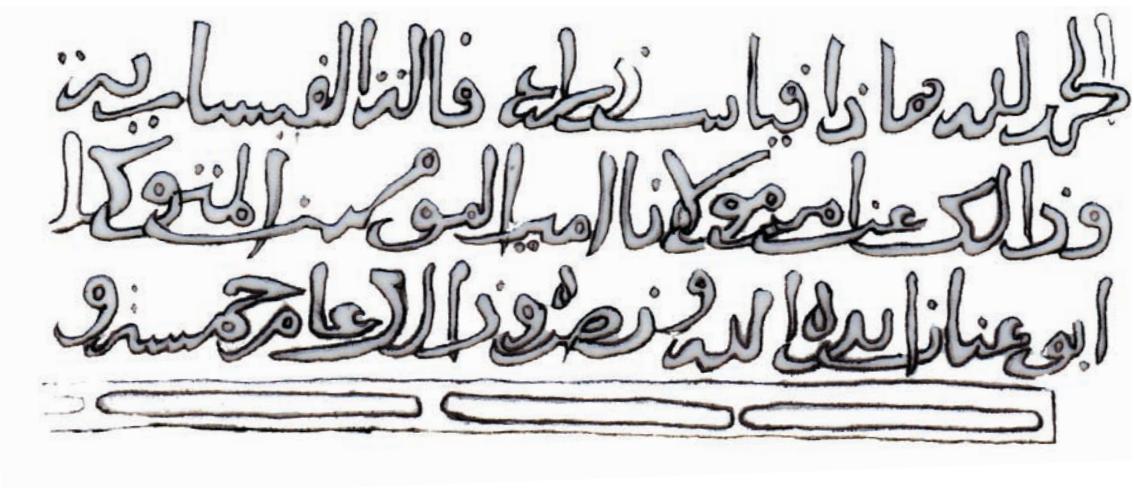
١٧. تَضَمَّنَ هَذِهِ الْوَثِيقَةِ الْتَّارِيخِيَّةِ، حَوْصَلَةِ اِخْتِبَارِ عَمَلِيِّ، تَحْرِيْبِيِّ لِمَا وَرَدَ فِي كُتُبِ الْفَقِهِ، وَلَاسِيْمَا مِنْهَا فَقَهَ الطَّهَارَةِ، وَالزَّكَاةِ عَلَى وَجْهِ الدَّفَقَةِ وَالْتَّحْدِيدِ، وَمَا وَرَدَ فِيهَا بِخَصْصَوْصِ حَجْمِ الْأَوْزَانِ، وَسَعَةِ الْمَكَابِيلِ الشَّرِعِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَفِي مَقْدِمَتِهَا الرَّطْلُ الشَّرِعِيُّ، أَوِ الرَّطْلُ الْمَكِيُّ، أَوِ الرَّطْلُ الْبَغْدَادِيُّ عَلَى حَسْبِ اِخْتِلَافِ نَعُوتِهَا الرَّطْلِيِّ بَيْنَ النَّاسِ. وَالْمَرْهُومُ الشَّرِعِيُّ، أَوْ دَرْهَمُ الْكَيْلِ، وَمَا يَعْدُهُ بِالْمُتَقَالِ، أَوِ الدِّينَارُ الْذَّهَبِيُّ؛ وَكَذَا الْمَذَّالِيَّ الْشَّرِيفُ؛ وَمَا يَعْدُهُ هَذِهِ الْأُخْرَى مِنْ أَكْيَالٍ، وَأَوْزَانٍ رَسْمِيَّةٍ لِدِيِّ الْمَرِينِيَّنِ فِي سَنَةِ هَذِهِ التَّعْدِيلِ الْحَكُومِيِّ، أَيِّ عَامٍ ١٤٣٩ هـ / ٢٩ م)، وَقَدْ كَانَ الْمُتَبَغُ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ هُوَ وَضْعُ مُسَوَّدَةٍ لِإِصْدَارِ مُحَضِّرٍ، أَوْ بِيَانِ رَسْمِيٍّ بِخَصْصَوْصِ الْمَوْضِعِ مِنْ قَبْلِ جَمِيْنَةِ إِفْتَاءِ رَفِيعِ الْمُسْتَوْىِ، كَمَا هُوَ مُتَجَلٌ بِوَضْوِحٍ فِي وِثِيقَةِ الْمَرْجَلَةِ الْأَتِيَّةِ (اللَّوْحَةُ ١).

أَمَّا بِخَصْصَوْصِ الْمَصْدِرِ الَّذِي أَخْذَتْ مِنْهُ الْوَثِيقَةُ فَهُوَ: مَجْمُوعٌ مُخْطَوْطٌ مِنْ الْحَجْمِ الْمُوْسَطِ، مَحْفُوظٌ بِالْمَكْتَبَةِ الْحَسَنِيَّةِ (الْمَكْتَبَةِ الْمَلَكِيَّةِ سَابِقَةِ)، الرِّبَاطِ، مَسْجِلٌ تَحْتَ رَقْمِ الْقِدَّ ١٨٧٧. وَقَدْ تَعَدَّدَتْ فِيهِ مَسْطَرَةٌ وَخَطْوَاتٌ مُخْطَوْطَاتٌ الْمَجْمُوعَةِ بِهِ، إِلَّا أَنَّ خَطَّ الْوَثِيقَةِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا مِنْ الْخَطَّ التَّسْخِيِّ الْمَغْرِبِيِّ، وَمُسْطَرَتُهَا مِنْ سَنَةِ وَعِشْرِينَ سَطْرَانِ الْصَّفَحَةِ الْوَاحِدَةِ، كَمَا يَوْجَدُ عَلَى هَوَامِشِ الْوَرْقَةِ بَعْضُ التَّعَالِيَّ، الْمَشَارُ إِلَى مَوَاضِعِهَا فِي الْمَنْتَعِلَاتِ مُمِيَّزٌ بِالْأَحْمَرِ، خَلْفًا لِلْأَلْوَنِ الْأَسْوَدِ.



شكل ١. ذراع مريني باسم أبي عنان فارس، طوله ٤٦ سم، مؤرّخ بعام (٧٥٥ هـ / ١٣٥٥ م)، تفريغ الدّارس.

ثم تعديل نجله وخليفته من بعده أبو عنان فارس^{١٥} للذراعين ملَكِيْن (الشَّكالان ١-٢)، عام (٧٥٥ هـ / ١٣٥٥ م)، ووضعهما تحت تصرف تُجَارِ الأقْمَشَةِ والحرير (شكل ١)، ونظرائهم تجَارِ الأغْطِيَةِ والأَفْرَشَةِ (شكل ٢) بقُسْرَيَّةِ مَدِينَةِ فَاسِ لِلْحَكَامِ إِلَيْهَا مَتَى دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ. وَهُمَا الذِرَاعَانُ لِلَّذَانِ بَقِيَا فِي مَكَانِيهِمَا الْأَصْلِيَّيْنِ حَتَّى مَسْتَهَلِّ الْقَرْنِ الْعَشِرِيِّ الْمُنْصَرِمِ، حِيثُ اخْتَفَتِ آثَارُهُمَا بِشَكْلِ مُفَاجِئٍ، وَلَمْ يَقِنْ لَهُمَا غَيْرُ الصُّورَةِ الْمُشَوَّهَةِ لِكُلِّ مِنْهُمَا، الَّتِي خَصَّهُمَا بِهَا الْمُسْتَشْرِقُ الْفَرْنَسِيُّ «الْفَرْدُ، بَالُ» عَام (١٩١٧) فِي دراستِهِ الْمُطْلُولَةِ حَوْلَ الْكِتَابَاتِ الْعَرَبِيَّةِ بِمَدِينَةِ فَاسِ، الْمُنْشَوَّرَةِ فِي حَلْقَاتِ مَتَسَلِّلَةٍ بِالْمَجَلَّةِ الْآسِيَّوِيَّةِ^{١٦}.



شكل ٢. ذراع مريني باسم أبي عنان فارس، طوله ٥٥ سم، مؤرّخ بعام (٧٥٥ هـ / ١٣٥٥ م)، تفريغ الدّارس.

١٥. كان أبو عنان فارس، السلطان المريني الوحيد الذي تلقّب بلقب «أمير المؤمنين»، بدل «أمير المسلمين»، لقب أبيائه وأجداده من قبل، ولعلّ مَرَدَ ذلك هو شساعة فتوحاته الكبيرة ببلاد المغرب، الّتِي ضَاهَتْ فتوحاتِ والده أبي الحسن من قبل.
 ١٦. كان اكتشاف هاتين الوثيقتين الأثريتين على يد المستشرق الفرنسي «الفردُ، بَالُ» في مستهلِّ القرن العشرين المُنْصَرِمِ، كَمَا سَلَفَ الذِّكْرُ فِي المَنْتَنِ، وقد خصَّهُما بِنَسْرٍ فُورِيٍّ بِالْمَجَلَّةِ الشَّهِيرَةِ، الْمُوْسَوَّمَةِ بِـ«الْجَرِيدَةِ الْآسِيَّوِيَّةِ» (Journal asiatique) فِي العَدْدِ، المُتَعَلِّقِ بِفَتْرَةِ (مَارْسُ-أَبْرِيل)، ١٩١٧، ص ٣٠٣-٣١٤، قَبْلَ أَنْ تَخْتَفِيَ مَرَّةً ثَانِيَّةً فِي ظَرُوفَ غَامِضَةٍ، وَلَمْ يَعْدْ لَدِيهِمَا شَاهِدٌ غَيْرُ الصُّورَةِ الرَّدِّيَّةِ الَّتِي خَصَّهُمَا بِهَا هَذَا الْبَاحِثُ، وَالَّتِي كَانَ تَفْرِيغُ شَكَالَ المَنْتَنِ (٢-١) مِنْهُمَا.

المذكور، الموافق لـ ٣٠ مارس / ٢٨ أفريل ١٢٩٤ م، وكان المباشر لذلك، الفقيه أبي فارس الملزوزي المكناسي.^٨ إذ يقول ابن أبي زرع بهذا الشأن موضحاً: «وفيها [أي عام ١٢٩٣ هـ / ١٢٩٤ م] أمر أمير المسلمين أبو يعقوب بتعديل الصيغان^٩ وجمعها على مذ النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وذلك على يد الفقيه أبي فارس الملزوزي المكناسي».^{١٠} وينفذ أمره إلى كافة رعيته بالبودي، والحاواضر على قدم المساواة للالتزام في معاملاتهم اليومية بالمد، المعدل حديثاً، وترك ما دونه على حد ما جاء في إسناد صاع مغربي، مُحْكَم التعديل، يؤرخ بعام (١٠٧٢ هـ / ١٦٦١ م)، حيث ورد في جملة ما ورد من كتابات تذكارية بخصوص هذا الأمر ما نصّه بالحرف الواحد: «... بِمَدِينَةِ فَاسِ حَرْسٌ [هَا] اللَّهُ فِي جَمَادِي الْأُولَى، عَامَ ثَلَاثَةِ وَتِسْعَينَ وَسَتْمَائَةٍ^{١١}، وَأَمْرَ أَيْدِهِ اللَّهُ وَنَصْرَهُ أَنْ يَمْضِي الْعَمَلُ بِهِ فِي جَمِيعِ بَلَادِهِ حَاضِرَةً وَبِادِيَةً، وَيُزَكِّيَ مَا سُواهُ مِنَ الْأَمْدَادِ».^{١٢}

فتتعديل ابن أخيه أبي الحسن عليّ بن أبي عثمان^{١٣}، الذي لم تذكر المصادر التاريخية تعديله في حدود اطلاعنا، ولكن أكدته البحوث الأثرية في الآونة الأخيرة من خلال سلسلة إسناد معظم المُدَّد والأصْوَع الأثرية المغربية المعروفة حتى الآن^{١٤}؛ إضافة إلى ما بقي له من منجزات شخصية في هذا الشأن، والمتمثلة في أربعة أمداد حيث واحد منها محفوظ حالياً بالمتحف الوطني للآثار القديمة والفنون الإسلامية بمدينة الجزائر، وأخر محفوظ بالمتحف الوطني للآثار بمدينة الرباط المغربية، والاثنان الآخران وكذلك صاع مشكوك في نسبته إليه، محفوظة جمِيعاً اليوم بمتحف البطحاء في مدينة فاس.

٨. هو الشاعر الفقيه أبو فارس عبد العزيز بن عبد الواحد بن محمد الملزوزي، المكناسي، المشهور بين العامة باسم عزوز، شاعر البلاط المريني منذ عام (٦٤٦ هـ / ١٢٤٨ م) على الأقل، حتى عام (٦٩٧ هـ / ١٢٩٧ م)، تاريخ الانقلاب عليه وقتله ختفاً بسجن مدينة فاس. كان من أبرز مؤلفاته أرجوزته الموسومة بـ: «نظم السلوك في الأنبياء والخلفاء والملوك»، المكونة من ألف وثلاثمائة وخمسة وعشرين (١٣٢٥) بيتاً من بحر الرجز، التي نظمها عام (٦٨٤ هـ / ١٢٨٥ م)، أي قبل سنة واحدة من تاريخ وفاة الأمير المريني الثاني أبو يوسف يعقوب بن عبد الحق (٦٨٥-١٥٦ هـ / ١٢٨٦-١٢٥٨ م)، أكثر تفاصيل ينظر: الملزوزي، نظم السلوك في الأنبياء والملوك، ص ١١-٦.

٩. جمع صاع، وهو كيل مقدر أربعة أمداد بمذ النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كما هو معروف.

١٠. ابن أبي زرع، كتاب الأبيض المطرب، ص ٣٦٥ - ٣٦٦؛ Dessus-Lamare, «Matériaux pour un catalogue», p. 181-182.

١١. نقش نص الإسناد في هذا المقام يشير إلى مكان وتاريخ تعديل أبي يعقوب يوسف لمذ المذكور أعلاه.

١٢. Pascon, «Description des Mudd », p. 46-67, pl. III, 9.ABDA.

١٣. هو: أبو الحسن عليّ بن أبي عثمان سعيد بن يوسف بن عبد الحق، الملقب بـ «المنصور بالله»؛ تقدّم زمام الأمر عام (٧٣١ هـ / ١٣٣١ م)، واستمرّ في سدة الحكم إلى غاية (٧٤٩ هـ / ١٣٤٩ م)، تاريخ تتحيّه طواعية عن سدة الحكم في عقب الانقلاب الذي خاضه ضدّه ابنه أبي عنان فارس، واستدداد الأمر بينهما إلى درجة وشوك نشوب الحرب العسكرية، والواجهة الأكيدة بين الطرفين، أكثر تفاصيل هذه الشخصية البارزة في الأسرة المرينية، ينظر على وجه الخصوص: ابن مرزوق، المستند الصحيح الحسن.

١٤. أكثر تفاصيل حول المدد والأصْوَع الأثرية المغربية المعروفة حتى الآن، وترتيب سلسلة الإسناد فيها من القرن (١٢ هـ / ١٨ م) إلى عهد رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، ينظر على وجه الخصوص:

Bel, «À propos de Mudd», p. 120-125; id., «Note sur trois anciens vases de cuivre», p. 359-387; Pascon, «Description des Mudd », p. 25-85; Vicaire, «Note sur quatre mesures d'aumône inédits», p. 1-14; El Habib,

«Notes sur deux mesures d'aumône», p. 263-272.

عنية الأمراء المرينيين الدّورية بتتعديل أوانى الكيل وعيار الوزن وأدوات القياس

سجّل لنا التاريخ المريني إلى جانب الإصلاح الأخير، الذي نحن بصدده الحديث عليه في هذه الدراسة، أربع تعديلات مماثلة من قبل، إذ يعود أقدمها على الإطلاق إلى الأمير الثاني: أبو يوسف يعقوب بن عبد الحق (٦٥٦-٦٨٥هـ / ١٢٨٦-١٢٥٨م)، الذي آل على نفسه إصلاح نظام التّقدّم والوزن، المتداعي للاضمحلال والاضطراب العام في عقب سقوط الدّولة الموحدية كما سلفت الإشارة، حيث يضيف صاحب الدّوحة المشتبكة من جهته بخصوص ذلك، ما نصّه بالحرف الواحد: «ولما استوست (كذا)، واستوثقت، خلافة مولانا أمير المؤمنين، المجاهد في سبيل رب العالمين أبي يوسف يعقوب بن عبد الحق، كرم الله وجهه، وسمّت همته إلى ما يصلح ملكه، ويُعلّي دينه ونُسّكه، أن نظر فيما ليس بد من تحقيق الدينار، والدرهم، والقنطار، والرّطل، والأوقية، والوست، والصّاع، والمدّ... وقدّم أميناً، وناظراً عليها بدار سكته بفاس، جدنا الحكيم عليّ بن محمد الكوفي المديوني لمعرفته بالتقود، وسائل ما يتعلّق بها...، وما زالت سكته كذلك، وعلى مذهبها ذلك في سنة أربع وسبعين وستمائة هجرية».^٥

ثمّ تعديل ولده من بعده الأمير أبي يوسف يعقوب بن عبد الحق^٦، الذي تقلّد زمام الأمر خلال الفترة الممتدة بين ستيني (٦٨٥-٦٧٠٧هـ / ١٢٥٨-١٣٠٧م)، والذي كان تعديله للمكاييل على حدّ رواية ابن أبي زرع، وعبد الرحمن بن خلدون الذي نقل عليه في عام، كان عام مجاعة وفاجة، مصحوبة بوباء خطير، أفتى بأهل المغرب، وأهل مصر على حدّ سواء، ألا وهو عام (٦٩٣-١٢٩٤هـ / ١٢٩٤م)^٧، وقد جرت العملية في شهر جمادى الأولى من العام

٤. عبارة تشبه إلى حدّ بعيد عنوان كتاب العزفي في المكاييل والمقاييس: العزفي، إثبات ما ليس منه بدّ من أراد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والصّاع والمدّ.

٥. المديوني، الدّوحة المشتبكة في ضوابط دار الشّكّة، ص ٦٩؛ محمد الشّريف، الغرب الإسلامي نصوص دفينة ودراسات، ص ٨٠.

٦. يحتفظ قسم المخطوطات بالمكتبة العامة بالرباط اليوم بتقديم حول تعديل نظام التقسيس الشرعي المغربي، عنوانه: «تلخيص القول في الأكيد والأوزان والثّصب الشرعيه وتبين مقاديرها من أقوال العلماء المعтин بتحقيق ذلك»، مؤلف مغربيّ مجهول من أهل القرن (٦٠٧هـ / ١٣٠٧م)، مقيّد ضمن مجموع، محفوظ بالخزانة العامة بالرباط، مسجّل تحت رقم: ق ٤١٦، ص ٤٣٤-٤٤٩. أشار فيه صاحبه إلى تاريخ تدوينه، الذي كان عام (٦٨٥هـ / ١٢٨٦م)، وهي السنة التي تصادف وفاة أبي يوسف يعقوب المذكور، صاحب أول تعديل مريني مؤرخ لدينا، وتاريخ اعتماد ابنه أبي يوسف سدة العرش المريني من بعده، والذي كان له دوره مجهوداً فاضلاً في مجال إصلاح نظام التقسيس عام (٦٩٣هـ / ١٢٩٤م).

٧. ابن أبي زرع، كتاب الأنسي المطربي، ص ٣٦٥-٣٦٦؛ التّناصي، كتاب الاستقصا، ج ٣، ص ٩٠؛ المنوني، ورقات عن حضارة المرينيين، ص ١٣٧؛ نفسه، «نظم الدّولة المرينية ٣. النّظام الاقتصادي»، ص ٢٤٧.

الرّزقي شرقي

وثيقتان مرينيتان لم يسبق نشرهما حول تعديل المدّ النّبوي بمدينة فاس

(نشر ودراسة)

خصّ المرينيون^١ نظام كيّلهم الرّسمي بعنابة فائقة، بل عاد فيما يبدوا بمثابة أحد أولى أولويات أمرائهم في مجال الاهتمام بإرساء دعائم البنية الاقتصادية، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية بال المغرب الأقصى، الذي كان يرخص تحت وطأة فوضى عارمة على مستوى النّظامين: التقدي، والكيل والوزن غداة احتضار الدولة الموحدية، وانكماش نفوذ حكمها الإداري الفعلي من إمبراطورية جهوية مرهوبة الجانب إلى ما بداخل أسوار مدينة مراكش فحسب، وما عقب ذلك من تداعيات سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة على حدّ ما يُستنبط من شهادة صاحب الدّوحة، الذي أوجز كلّ ذلك فيما يلي: «وسبّب ضرب دراهمنا العقوبية^٢ ... في أول هذه الدولة المرينية أسعدها الله وهدّها، كانت مختلفة الوزن فمنها: القرطبية، و(...)، والمراكشية، والظفرية، والرجانية، واليهودية، والمحمدية، والشّاكريّة، والمؤمنية، وكان يقع التّخاصم بين الناس»^٣.

ومن ثم جاءت هاتان الوثيقتان الإداريتان، الفريدين من نوعهما في تاريخ المغرب الإسلامي الوسيط إلى تأكيد ذلك الحرس الشّديد الذي كانت توليه الدولة المرينية باستمرار في مجال تعزيز صرح بنائها المؤسسي، وقوية ترسانتها التنظيمية والتشريعية لتلقي عوّاقب الاضطراب الاقتصادي، والغليان الاجتماعي من خلال ضبط دواليب معاش الرّعية باستمرار، وتعهده بالمراجعة والإصلاح الدّوري بين الفينة، والفينية الأخرى.

١. حول المرينيين وتاريخ دولتهم بالغرب الأقصى، ينظر على سبيل المثال: ابن الأحمر، حديقة النّسرين في أخبار بني مرين؛ ابن أبي زرع، كتاب الأنّيس المطرب؛ ابن خلدون، كتاب العبر، ج٧؛ ابن مزروق، المسند الصحيح الحسن؛ النّاصري، كتاب الاستقصاص، ج٤-٣؛ المنوني، ورقات عن حضارة المرينيين.

٢. نسبة لأبي يوسف يعقوب بن عبد الحقّ، الذي تقلّد زمام الأمر عام ٦٥٦هـ / ١٢٥٨م، والذي كانت وفاته مغتالاً عام ٦٨٥هـ / ١٢٨٦م. ينظر على سبيل المثال: ابن أبي زرع كتاب الأنّيس المطرب، ص ٢٥٨-١٩٨.

٣. المديوني، الدّوحة المشتبكة في ضوابط دار السّكّة، ص ٦٩.